

# العرض والتقدّم والتعريف

## ملاحظات وتعقيبات على تحقيق كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء لهازم القرطاجي

الدكتور محمد الحافظ الروسي<sup>(\*)</sup>

إن المدخل الصحيح لفهم أي نص قديم هو حسن قراءته، إذ يترتب على سوء القراءة سوء الفهم، وعلى سوء الفهم الخطأ في الاستنتاج، لأن ما بني على خطأ فهو خطأ. ولا يتأتى حسن القراءة إلا بعد ضبط النص وتحقيقه.

ومن أهم النصوص القديمة النص المتبقّي من كتاب أبي الحسن لهازم القرطاجي (ت: ٦٨٤ هـ) «منهاج البلغاء وسراج الأدباء». وهذا النص هو الذي قام بتحقيقه الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة من علماء تونس العصريين<sup>(١)</sup>.

وقد لاحظت وأنا أقرأ كتاب «المنهاج» أن مجموعة من نصوصه التي تناقلها الناس تحتاج إلى تصويب وإلا استمرت هذه الأخطاء في الشيوع. وهي أخطاء قد تكون هينة أحياناً، ولكنها في أحيان أخرى أخطاء جسيمة، وذلك كزعم وجود علم لم يوجد<sup>(٢)</sup> أو كاختلاق مصطلح لم يستعمله لهازم<sup>(٣)</sup>. فكان من ذلك هذا البحث.

وليس في هذا العمل تطاول على أحد ولا ادعاء علم وإنما هو عمل بما قاله السبكي رحمة الله تعالى في «عروض الأفراح»، وذلك إذ قال متحدثاً عن كتابه: «إِنْ تَصْفُحَ النَّاظِرُ فِي الْغَلْطِ فَلَيَصْفُحْ وَلَا يَكُنْ مِنَ الْأَنْسَابِ بِالْأَغْلِيلِ يَفْرُحُونَ، وَلِيَصْلُحَ مَا يَجِدُهُ فَاسِداً إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمِ رَهْطَأَ قَالَ فِيهِمْ: يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلُحُونَ»<sup>(٤)</sup>.

\* أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - نطوران - المغرب.

(١) صدرت طبعة الأولى بتونس سنة ١٩٦٦. وهو في الأصل رسالة جامعية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٦٤. والطبعة المعتمدة عندنا هي طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.

(٢) ن. متن النص، ٢٢.

(٣) ن. متن النص، ٢.

(٤) السبكي، عروض الأفراح: ١٩١٨/١.

وأيضاً فإن هذه الملاحظات ليست طعناً في جودة تحقيق محقق المنهاج، بل إنها مساهمة في سعي لاثك أن المحقق سعى إليه وهو إخراج هذا الكتاب على أفضل صورة ممكنة. وقد كان هذا الكتاب يحتاج إلى مثل الشيخ ابن الخوجة في سعة علمه ليخرج على هذه الصورة، فالكتاب في غاية الصعوبة، ومع ذلك استطاع المحقق أن يسهل قراءته على الناس، وأن يتتجنب في تحقيقه كثيراً مما وقع المحققون فيه من أخطاء<sup>(١)</sup>.

وقد قسمت حديثي في هذا التحقيق أقساماً أربعة، فقسم خصصته للحديث عما اعتبره أخطاء في قراءة النص من لدن المحقق، وقسم للتعليق على الهوامش، وقسم للتعليق على معجم المصطلحات والألفاظ الغربية، وقسم للقوات، وأقصد بذلك ما فات المحقق إدراجه من أنقل العلماء عن المنهاج، وهي الأنقال التي جعلها في ملحق. وهذا أمر له أهميته، إذ هناك من الدارسين من اعتبر هذا الملحق جاماً فاقتصر عليه في محاولته إعادة بناء القسم المفقود من المنهاج<sup>(٢)</sup>. كما أن ما أثبته من نصوص في (القوات) قد بدلنا على جملة من الاستنتاجات لا يوصل إليها بالاعتماد على ما ورد في ما وصلنا من المنهاج، ولا على ما أثبته المحقق في ملحوظه. فمن ذلك مثلاً أنها تدلنا على أن حازماً قد استعمل مصطلحات خاصة به في الجزء المفقود من كتابه، وذلك كمصطلاح (تجنيس الرسالة). وأنها تدلنا على سبب حرص حازم على استعمال تجنيس الاشتقاد في شعره حتى قال عنه الشريف السبتي في «رفع الحجب»: (... والناظم كثيراً ما يستعمل هذا النوع من التجنيس حتى لا يكاد يخلو نظامه ولا نثاره منه)<sup>(٣)</sup>. ذلك أنه يعتبر أحق التجنيس أن يتحمل تكراره المشتبه والملحق به<sup>(٤)</sup>.

#### أولاً - متن النص:

##### ١- النص :

(ومن فساد المقابلة قول أبي عدي:

يَا ابْنَ خَيْرِ الْأَخْيَارِ مِنْ عَبْدِ شَمِّيِّ أَنْتَ رَئِيسُ الدِّينِيَا وَغَيْثُ الْجُنُودِ  
لأنَّ غَيْثَ الْجُنُودِ لَيْسَ مَقَابِلًا لِزِينِ الدِّينِيَا مِنْ طَرِيقِ الْمَقَارِبَةِ وَلَا التَّضَادِ<sup>(٥)</sup>.

(١) مثال ذلك حين روايته لبيت الصنوبري:

فَكَانَمَا أَنْفَاسَهُ مَسْنُ شَغْرِيِّ وَكَانَمَا قَرْطَاسَهُ مِنْ جَلَدِهِ  
يَنْهَا درج المحققون ومنهم من وضع تحقيقه بعد تحقيق «المنهج» على رواية الشطر الأول من هذا  
البيت: فكأنما أنفاسه من شعره.

ن. مثلاً: المتنز البديع: ٤٦٧. وكفاية الطالب: ٢٢٠. والعمدة: ٦٣٤/١. والأنفاس: جمع نفس.  
وهو المداد. ن. ل. ٦/٢٤٠ يقصد كان مداده اشتقت من شعره لشدة سواد هذا الشعر.

(٢) ن. محمد العمرى. البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها: ٥١٨٥١٢.

(٣) السبتي. رفع الحجب المستور: ٢٢/١.

(٤) ن. السبكي. عروس الأفراح: ٤٣٣/٤.

(٥) المنهاج: ٥٥.

## التعليق :

هذا البيت من شواهد قدامة في (نقد الشعر)<sup>(١)</sup> وقد ورد هناك بلفظ (الجنود) لا (الجود)، وكذلك ورد في (سر الفصاحة) لابن سنان<sup>(٢)</sup>. ولعل المحقق قرأها (الجود) رعياً للتناظر بين (الجود) و(الغيث).

## ٢- النص :

(...) وجب أن تكون الأقاويل الخطبية. اقتصادية كانت أو احتجاجية. غير صادقة ما لم يُعدل بها عن الإقناع إلى التصديق، لأن ما يُقْوِم به وهو الظن مناف للبين، وأن تكون الأقاويل الشعرية اقتصادية كانت أو استدلالية غير واقعة أبداً في طرف واحد من النقيضين اللذين هما الصدق والكذب، ولكن تقع تارة صادقة وتارة كاذبة...<sup>(٣)</sup>.

## التعليق :

سبق لحازم أن قدم بأن (كل كلام يحتمل الصدق والكذب إنما أن يردد على جهة الإخبار والاقتصاد وإنما أن يردد على جهة الاحتجاج والاستدلال)<sup>(٤)</sup>، فهما فرعاً كل كلام هذه صفتة، ومن هذا الكلام الشعر والخطابة، فكل منها لا تخلو أقاويله من أن تكون إخبارية اقتصادية أو احتجاجية استدلالية. لذلك كان الوجه هنا، والله أعلم، أن تكون العبارة هي: اقتصادية في مكان اقتصادية، في المرتين. وبذلك أخذ د. عبد الرحمن بدوي في بحثه: حازم القرطاجني ونظريات أرسطو في البلاغة والشعر<sup>(٥)</sup>.

## ٣- النص :

(إضاءة: فأفضل الشعر ما حسنت محاكاته وهيأته، وقويت شهرته أو صدقه، أو خفي كذبه، وقامت غرابته. وإن كان قد يعُدُّ حذقاً للشاعر افتخاراً على ترويج الكذب وتمويهه على النفس وإعجالها إلى التأثر له قُبْلُ، بإعمالها الروية في ما هو عليه. فهذا يرجع إلى الشاعر وشدة تحفِّله في إيقاع الذُّلَّةِ للثَّفِّ في الكلام. فاما أن يكون ذلك شيئاً يرجع إلى ذات الكلام فلَا)<sup>(٦)</sup>.

## التعليق :

يمكن توجيه هذه العبارة توجيهاً مَا، بأن نقول، بأن الشاعر يُجعل نفس المتلقى إلى التأثر بوساطة دفعها إلى إعمال الروية في التمويه نفسه فيستغرقها ذلك عن النظر إلى أنه تمويه، أي أنه

(١) قدامة. نقد الشعر: ١٩٣ . خ. ٢٠٢. ك.

(٢) ابن سنان. سر الفصاحة: ٢٦٨ .

(٣) المنهاج: ٦٣-٦٢ .

(٤) المنهاج: ٦٢ .

(٥) بدوي. إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين: ٩٢ .

(٦) المنهاج: ٧٢-٧١ .

يصرفها بتأثيره عن طبيعته.

وهذا توجيه مع ذلك بعيد لأنه إذا أعمل الروية فيه فإنه لا شك متباه إلى أنه تمويه وكذب، لذلك كان من المرجح أن تكون العبارة هي: (... وإعجالها إلى التأثير له قبل إعمالها الروية في ما هو عليه). وبهذا يكون الشاعر قد استطاع باقتداره أن يجعل التأثير أسيق على نفس المتلقى من التفكير، فإذا أعمل المتلقى الروية بعد ذلك لم يمح ذلك من تأثير الشعر شيئاً لتمكنه في النفس قبلها، والله أعلم.

وقد قال الفارابي في «إحصاء العلوم»: (فإن الإنسان كثيراً ما تتبع أفعاله تخيلاته أكثر مما تتبع ظنه أو علمه)<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً وهو ما يزكي التصحح المقترن: ( وإنما تستعمل الأقاويل الشعرية في مخاطبة إنسان يستهض لفعل شيء ما باستفزازه إليه واستدراجه نحوه: وذلك إما بأن يكون الإنسان المستدرج لا رؤية له ترشده فيه نحو الفعل الذي يتمنى منه بالتخيل فيقوم له التخييل مقام الروية، وإما أن يكون إنساناً له رؤية في الذي يتمنى منه، ولا يؤمن إذا رأى فيه أن يمتنع، فيعجل بالأقاويل الشعرية لتسويق بالتخيل رؤيته، حتى يبادر إلى ذلك الفعل، فيكون منه بالعجلة قبل أن يستدرك برأيته ما في عقبي ذلك الفعل، فيمتنع منه أصلاً، أو يتعقبه فيرى أن لا يستعجل فيه ويؤخره إلى وقت آخر)<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - النص :

(تنوير: فإن حسنت الهيأة والمحاكاة ولم يكن الكذب شديداً الواضوح، خادعاً النفس عمّا تستشعره أو تعتقد من الكذب، وحرّكتها إلى اعتماد الشيء بفعل أو اعتقاد أو التخلّي عنه تحريكاً معالطة، وهذا أدنى مراتب الشعر إذا لم يعتد بما ذكرناه أولاً)<sup>(٣)</sup>.

#### التعليق :

ظني، والله أعلم، أنه قال: إذا لم يعتد بما ذكرناه أولاً، والذي ذكره أولاً هو: قُوَّةُ الصدقِ، الذي هو أحد أسباب تحريك النفس وإنهاضها إلى فعل أو اعتقاد أو الامتناع عن فعل أو اعتقاد، والأسباب الأخرى هي: حسن المحاكاة، وحسن الهيأة، وقوة الشهرة؛ وإنما جاء حديثه عن (الكذب الخفي) بعد ذلك عند شروعه في الإضاءة الأولى من هذا المعرف<sup>(٤)</sup>.

أما قراءتها: إذا لم يعتد بما ذكرناه أولاً، فتقتضي وجود أمور إذا اعتمد بها الشاعر جعلت (تحريك المغالطة) فوق رتبته وهي: الرتبة الأدنى في الشعر<sup>(٥)</sup>. وهي أمور لا احظ لها ذكرأ.

(١) الفارابي. إحصاء العلوم: ٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ٨٤-٨٥.

(٣) منهاج: ٧٢.

(٤) ن. منهاج: ٧١.

(٥) ن. منهاج: ٧٢.

فقراءتي لها: إذ، التي هي للتعليق: كما في قوله<sup>(١)</sup>:  
 وإن مُذَكِّرُ الأَيْدِي إِلَى الرَّزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْثُمُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ  
 وكما في قوله تعالى: «ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون»<sup>(٢)</sup>، في  
 مكان (إذا) التي هي ظرف متضمن معنى الشرط.

## ٥- النص :

(ولا يخلو الشيء الحسن من أن يكون أحسن ما في معناه، أو أن يكون ثمّ ما هو أحسن  
 منه. وكذلك القبيح قد يوجد أقبح منه أو لا يوجد. فالحسن الذي لا أحسن منه، والقبيح الذي  
 لا أقبح منه، ولا يوجد مساوا لهما في معنיהם، لا ينبغي أن تكون الأقوال فيها صادقة في الأولى  
 والأكثر؛ فإن محاكاته بما هو دونه تقدير به وليس هناك إلى ما يطمع به. فاما الحسن والقبيح  
 اللذان يوجد في معناهما ما هو أعظم منهما أو ما يساوهما، فإن الأقوال الشعرية تردد فيهما  
 صادقة وكاذبة، بحسب ما يعتمد الشاعر من اقتصاد في الوصف أو مبالغة)<sup>(٣)</sup>.

## التعليق :

إن قراءة العبارة على ما وردت عليه تغير المعنى إلى نقشه، وإنما الصواب في قراءة: لا  
 ينبغي أن تكون الأقوال فيهما صادقة، أن تقرأ: ينبغي أن تكون الأقوال فيهما صادقة، والعبارة  
 التي بعد هذه تفسر السب وهو أنه ليس هناك مجال للمكذب أو المبالغة في شيء لا حسن فوقه  
 فيشيء به، فكل تشبيه يصبح في هذه الحالة تقديرًا به لأنه من باب جعل المثلب أقوى من المشبه  
 به في المعنى، وكذلك الأمر في القبيح الذي لا أقبح منه<sup>(٤)</sup> فإن محاكاته بما هو أقل منه فيما  
 إعلاه من شأنه وذهب إلى غير المقصود من الكلام. فيكون الصدق في مثل هاتين الحالتين  
 أوجب.

فإذا وجد للشيء مساوا في الحسن أو القبح أو وجد ما هو أعظم منه فيهما، فللشاعر إذا  
 أراد الاقتصاد في الوصف أن يصدق، وإذا أراد المبالغة أن يستعمل الأقوال الكاذبة. والذي  
 يؤكّد ما ذهبت إليه قول حازم نفسه في صفحة أخرى: (وأنا أذكر الأنحاء التي يتراوح إليها صدق  
 الشعر أو كذبه.. وهي نمانية أنحاء:

تحسين حسن لا نظير له. وهذا يجب أن تكون الأقوال فيه صادقة وكذلك تقبیح القبيح  
 الذي لا نظير له)<sup>(٥)</sup>.

## ٦- النص :

(كل هذه المذاهب الاستساغية والاستحسانية والصادقة يقع في جميع أنحاء الشعر الثماني

(١) الشفرى في لامية العرب.

(٢) ن. ابن هشام. مغني الليب: ١١٣-١١٥.

(٣) المنهاج: ٧٣.

(٤) المنهاج: ٧٤.

وهي:

- ١- تحسين حسن لا نظير له، ٢- وتحسين حسن لا نظير له، ٣- وتقبيع قبيح له نظير، ٤- وتقبيع قبيح لا نظير له، ٥- وتحسين قبيح له نظير، ٦- وتقبيع حسن لا نظير له<sup>(١)</sup>.

التعليق:

زعم حازم<sup>٣</sup>، هنا، أن أنواع الشعر ثمانية ثم لم يذكر منها إلا ستة. وعلق ابن الخطوجة على ذلك بقوله في هامش الصفحة: «راجع بقية الأنواع الشعرية في التفصيل الوارد»<sup>(٤)</sup>. وليس في ص: ٧٦ ذكر لشيء من هذه الأقسام. والغالب أن المحقق يريد الإحالة على التنوير السادس من المعرف الخاص بالدلالة على المعرفة بماهية الشعر وحقيقة، فهو الذي يستغرق هذه الصفحات كلها<sup>(٥)</sup>. وقد ذكر هناك أيضاً أن الأقسام ثمانية، أشار إلى ستة منها بوضوح

وهي:

١- تحسين حسن لا نظير له<sup>(٦)</sup>.

٢- وتقبيع قبيح لا نظير له<sup>(٧)</sup>.

٣- وتحسين حسن له نظير<sup>(٨)</sup>.

٤- وتقبيع قبيح له نظير<sup>(٩)</sup>.

٥- وتحسين قبيح له نظير<sup>(١٠)</sup>.

٦- وتقبيع حسن له نظير<sup>(١١)</sup>.



وألمع إلى الثمين منها، هما: مركز تحقیقات فتوی علوم رسمی

٧- تحسين قبيح لا نظير له<sup>(١٢)</sup>.

٨- وتقبيع حسن لا نظير له<sup>(١٣)</sup>.

وذلك في قوله: (وقد يقع الصدق أيضاً في تحسين القبيح؛ ووقوعه في ما هو الغاية في القبح أقلُّ من وقوعه في ما هو دون الغاية من ذلك. وكذلك حكم تقبيع الحسن، فإن الصدق في

(١) منهاج: ٨١.

(٢) منهاج: ٧٥-٧٤.

(٣) منهاج: ٧٤.

(٤) منهاج: ٧٤.

(٥) منهاج: ٧٤.

(٦) منهاج: ٧٥.

(٧) منهاج: ٧٥.

(٨) منهاج: ٧٥.

(٩) منهاج: ٧٥.

(١٠) منهاج: ٧٥.

ما هو الغاية في ذلك أقل منه في ما دونها) <sup>(١)</sup>.

فيكون القسمان الملمع إليهما في هذا النص هما:

١- تحسين قبيح لا نظير له - تحسين قبيح هو الغاية في القبح.

٢- وتقبيع حسن لا نظير له - تقبيع حسن هو الغاية في الحسن.

أما أحدهما وهو: نقبيح حسن لا نظير له، فقد ورد في صفحة: ٨١ بوضوح، وأما الآخر

وهو: تحسين قبيح لا نظير له، فلا يستشف إلا من شيئاً:

أولهما: هذا النص الذي ذكرته.

وثانيهما: اتباع القسمة المنطقية التي يأخذ بها حازم، والتي تجعل في مقابل تحسين قبيح له نظير ضرورة وجود: تحسين قبيح لا نظير له. فيكون قد سقط من هذا النص بعد قوله: وتحسين قبيح له نظير، (وتحسين قبيح لا نظير له وتقبيع حسن له نظير) ليأتي بعده قوله: وتقبيع حسن لا نظير له.

وواضح من النظر في هذا النص أنه كما يبدأ بما له نظير ثم يتبعه بما لا نظير له، وقد جاء وضعي لهذه العبارة بهذا الشكل منسجماً مع بقية النص على هذا الاعتبار. فكان وضعها هنا من المحقق بين قوسين ضرورياً لكي تم قسمة الأنحاء، لوضوح سقوطها من الناسخ لما ذكرته من القرائن النصية والسيقانية. فهذا أفضل من الإحالة على تنوير طويل سابق تباعد ذكر الأقسام فيه مع اقتصار حازم في قسمين منها على الإلماع، مما يجعل القارئ محتاجاً لضبطها إلى صبر وأناء وشدة انتباه.

#### ٧- النص :

(فجائز أن يغزو أرضَ قومٍ من الجيوشِ ما يصير حُزْنَهَا سهلاً وخيارها وعثنا<sup>(٢)</sup>) <sup>(٣)</sup>.

#### التعليق :

الغالب أنها (الحُبَّار) أي ما استرخى من الأرض وتحفَّر<sup>(٤)</sup>، إذ لا يبدو معنى للخيار هنا.

ويقصد حازم: ما يصيرها طرِيقاً مستقيماً لينا، أي يصير المتحفَّر لينا.

#### ٨- النص :

(وجهات التقابل أربعة: ١- جهة الإضافة... ٢- وجهة التضاد... ٣- وجهة الغنية والعدم...).

٤- وجهة السلب والإيجاب<sup>(٥)</sup>.

(١) المنهاج: ٧٥.

(٢) وعثنا: أي لينا: ن. ل: ٢٠١/٢، ٢٠٢-٢٠١.

(٣) المنهاج: ١٣٥.

(٤) ل. ٤/٢٢٨.

(٥) المنهاج: ١٣٧.

**التعليق:**

إن الذي يقابل العدم في كتب المتنطق وفي اللغة: القنية بالقاف، وهي اسم لما يقتني<sup>(١)</sup> وقد يعبر عنها بالملائكة<sup>(٢)</sup> وكذلك وردت بالقاف: (قنية)، في سر الفصاحة<sup>(٣)</sup> ونقد الشعر<sup>(٤)</sup>.

**٩- النص:**

(إنه وصف الحباب في البيت الأول بالبياض حين شبهها بالشيب)<sup>(٥)</sup>.

**التعليق:**

الصواب: حين شبهه، لأن الضمير عائد على الحباب. وهذا النص نقله حازم عن (سر الفصاحة)<sup>(٦)</sup>، والعبارة هناك سليمة. بل إن حازماً نفسه يقول بعد ذلك: (ثم وصف الحباب في البيت الثاني بالسود حين شبهه بتفری الليل)<sup>(٧)</sup>.

**١٠- النص:**

(وقد تكلّم الخفاجي في هذا، وأغفل التفرقة بين الأقوايل التي ترد على الأنجاء المتقدمة من جهة ما تقع فيه من المواطن والأحوال، ويبيّن ما يسوغ من ذلك في حال دون حال وموطن دون آخر)<sup>(٨)</sup>.

**التعليق:**

يقصد حازم أن الخفاجي تكلم فيما يوضع من المعاني وضع غيره، يشير إلى ما جاء في (سر الفصاحة) من حديث حول الصحة وأن منها ألا يوضع الجائز موضع الممتنع مع جواز وضع الممتنع موضع الجائز إذا كان ذلك على نحو من العبالغة<sup>(٩)</sup>. غير أنه يأخذ على ابن سنان عدم مراعاته للأحوال والمواطن، لأن وضع الجائز موضع الممتنع جائز عند حازم إذا كان المقصود به هزاً أو مكابرة ومشاجرة، وهذا حالان غير حال الجد التي لا يصلح فيها ذلك. فابن سنان لم يبيّن ما يسوغ من ذلك في حال دون حال، بل إنه أغفل هذا التبيين. فتكون قراءة الكلمة (بَيْنَ) بتسكين الياء لا بتضييفها كما فعل المحقق.

**١١- النص:**

(فاما قولُ هذيل الأشجعي:

- (١) ن. الكفووي. الكليات: ٧٣٤.
- (٢) ن. تلخيص كتاب المقولات لابن رشد: ١٣٦. وإسحاق بن حنين. كتاب المقولات. مطبعة أرسسطو: ٦٣.
- (٣) ن. ابن سنان. سر الفصاحة: ٢٢٩.
- (٤) ن. قدامة. نقد الشعر. ك. ٢٠٤. وخ. ١٩٥.
- (٥) منهاج: ١٤١.
- (٦) ن. ابن سنان. سر الفصاحة: ٢٤٣.
- (٧) منهاج: ١٤١.
- (٨) منهاج: ١٤٦.
- (٩) ن. ابن سنان. سر الفصاحة: ٢٤٥.

فَمَا بَرِحْتَ تَزَمِّي إِلَيْهِ يَطْرَفُهَا      وَتُؤْمِنُ أَخْيَانًا إِذَا حَضَمْهَا غَفَلْ  
فِي حِتَّمِ الْأَنْجَوْنِيَّةِ لِأَنَّ الْإِيمَاءَ بِالْطَّرْفِ وَالْإِيمَاضَ بِهِ سَوَاءَ<sup>(١)</sup>.

التعليق:

إن قوله: لأن الإيماء بالطرف... يدل على أنه قد روى البيت بعبارة: (تُؤمِّي) في مكان (تَزَمِّي) التي أثبتها المحقق. وقد نقل حازم شواهد المعرف الذي ورد فيه هذا البيت كلها عن (سر الفصاحة) إلا شاهداً واحداً لابن الرومي. وقد ورد البيت عند ابن سنان بلفظة (تُؤمِّي) وكذلك ورد في (نقد الشعر) أول كتاب أورد هذا البيت شاهداً على فساد القسمة بسبب التكرير، وكذلك فعل من نقل عنه كالمرزباني في (الموشح)<sup>(٢)</sup>.

١٢- النص:

(فِيمَا يُمَكِّنُ الْمَعَانِي): أن تُوضَع مواقِعُهَا اللاحقة بِهَا الْمَهِيَّةُ، وَأَلَا تُوضَع موقِعًا غَيْرُهَا مِنَ الْمَعَانِي أُولَئِي بِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ أَيْضًا مَوْقِعًا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ عَنْ مَوْقِعِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

التعليق:

لا يمكن أن يكون للمعنى الموضوع موقعٌ من الموضع الذي غيره من المعاني أليق به بسبب تقصيره عن موقع غيره من المعاني فيه، وإنما يقصد حازم أن له موقعاً إلا أنه بالنسبة إلى موقع غيره من المعاني فيه يُعَدُّ موقعاً فيه تقصير. ومثال ذلك بيتاً للمتنبي:

وَقَتَّ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌ لِوَاقِفٍ عَائِنَكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ  
تَمَرِّ بِكَ الْأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةَ      وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَثَرَكَ بَاسِمٌ  
عَلَى رَأْيِي أَنَّ الشَّطَرَ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَنْاسِبٌ لِلشَّطَرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي،  
وَالشَّطَرَ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي مَنْاسِبٌ لِلشَّطَرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ. فَيَكُونُ الْمَعْنَى الْوَارِدُ فِي  
الشَّطَرَيْنِ الْآخِرَيْنِ مِنَ الْبَيْتَيْنِ. عَلَى هَذَا الرَّأْيِ. ذَا مَوْقِعٍ وَلَكِنَّهُ مَوْقِعٌ فِي تَقْصِيرٍ، وَالْمَوْقِعُ الَّذِي  
لَا تَقْصِيرُ فِيهِ هُوَ أَنْ يَكُونَ (آخِرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ آخِرًا لِلْبَيْتِ الثَّانِي وَآخِرُ الْبَيْتِ الثَّانِي آخِرًا لِلْبَيْتِ  
الْأَوَّلِ). فَتَكُونُ الْعَبَارَةُ عَلَى هَذَا هِيَ: (إِلَّا أَنَّهُ مُقْصَرٌ عَنْ مَوْقِعِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي فِيهِ)، لَا كَمَا  
وَرَدَتْ فِي الْمَنْهَاجِ أَيِّ: (لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ عَنْ مَوْقِعِ غَيْرِهِ...).

١٣- النص:

(كَتَارِكَةَ بِيَضْهَمِهَا بِالْعَرَاءِ      وَمُلْبِسَةَ بِيَضْنَاحِهَا<sup>(٤)</sup>)

(١) المنهاج: ١٥٧.

(٢) ن. قدامة. نقد الشعر. ل: ١٩٩. وابن سنان. سر الفصاحة: ٢٣٧. والمرزباني. المoshح: ١١٠.

(٣) المنهاج: ١٥٨.

(٤) المنهاج: ١٥٨.

## التعليق:

تفق كل المصادر التي رجعنا إليها على أن روایة البيت هي: بالعراء، بهمزة في آخر الكلمة وليس بالقصر كما وردت في منهاج<sup>(١)</sup>. فتكون الروایة على هذا: بالعراء، على اعتبار وجود القبض في العروضة وهذا ممکن، كما في المثال الذي يذكره العروضيون: أفاد، فجاد، وساد، فزاد، وقاد، فزاد، عاد، فأفضل<sup>(٢)</sup> والدليل على صحة هذا القول أن البيت الذي قبله ورد مقوض العروضة كذلك في قوله: وإنني وتركي ندى الأكرمين ..

## ١٤- النص:

(...) وجود كعب على النعرى بالجُرَعِ التي أثْرَهَا على نفسه حتى مات عطشاً في المكان الذي كانا فيه أَعْظَمُ أثراً في الكرم من وجود غيره بكل حظ جليل لا تعود به السماحة عليه بمثل ما عادت على كعب)<sup>(٣)</sup>.

## التعليق:

هي: أَعْظَمُ أثراً في الكرم من جود غيره.

## ١٥- النص:

(يحدث من تركيب.. العقل والعفة التنة والرغبة عن المساوي والاقتصار على أدنى معيشة وما أشبه ذلك)<sup>(٤)</sup>.



## التعليق:

هي الرغبة عن المسألة لا المساوي، لأن الرغبة عن المسألة من عفة النفس، فهي التي تتركب من فضيلة العقل وفضيلة العفة. وكذلك هي في (نقد الشعر)<sup>(٥)</sup> وفي الكتب التي نقلت عن (نقد الشعر) ومنها (العمدة)<sup>(٦)</sup> التي ينقل عنها حازم هذا النص.

## ١٦- النص:

(وجميع تلك الأفعال ونماذجها إنما تعد فضائل أو رذائل فُيستوجّبُ عليها الثناء المطلق أو الذم المطلق ..)<sup>(٧)</sup>.

(١) ن. في ذلك مثلاً: ابن سنان. سر الفصاحة: ٢٥٥. والعسكري. الصناعتين: ١٦٣. وابن طباطبا. عبار الشعر: ١٢٥. والمرزباني. الموشح: ٣٠١-٣٠٠.

(٢) ن. الواقي للبريزبي: ١٩١.

(٣) منهاج: ١٦٣.

(٤) منهاج: ١٦٦-١٦٧.

(٥) قدامة. نقد الشعر. ل: ٦٨.

(٦) ابن رشيق. العمدة: ٧٧٩/٢.

(٧) منهاج: ١٦٧.

التعليق:

الرذائل نفائض الفضائل وليس نفائض لها، فالعبارة، إذن، هي: ونفائضها، بالضاد المعجمة لا بالصاد.

١٧- النص:

(السابعة: القوة على التحيل في تصوير تلك العبارات متزنة وبناء مباديها على نهاياتها ونهاياتها على مباديها)<sup>(١)</sup>.

التعليق:

الواضح أنها: في تصوير تلك العبارات، بالصاد. وذلك كما قال: (ثم يشرع في نظم العبارات التي أحضرها في خاطره منتشرة فيصيرها موزونة)<sup>(٢)</sup>.

١٨- النص:

(... وإنما أن يترك التصریع ويفتح بعده غرضه كيّفما حضرته العبارة ولو واقعاً في أولها الخزم. وبهذا المذهب كان الفرزدق يكمل نحو قوله:

منا الذي اختبر الرجال سماحةً وجوداً إذا هب السرير الزعزع<sup>(٣)</sup>)

التعليق:

١- كتب المحقق (اختبر) بالباء وضبط اللفظة كلها بالشكل، والبيت بهذا الشكل غير مستقيم عروضياً، إذ يصبح الشرط الأول منه على بحر الكامل في قصيدة من الطويل، أو تصبح (مفاعيلن) فيه (مفاعيلن) وهو ما لا يوجد في العروض كله، إذ ليس في العروض العربي تحريك ساكن. والصحيح أنها اختبر بالياء، كما في ديوان الفرزدق<sup>(٤)</sup> وكما في الكتاب لسيبوه<sup>(٥)</sup> وكما في خزانة الأدب<sup>(٦)</sup>. أراد: اختبر من الرجال، فحذف الجار وعدى الفعل. عن أباه غالباً.

٢- وأثبت المحقق: ولو واقعاً في أولها الخزم (بالزاي)، والبيت يدل على أن حازم يقصد الخزم (بالراء) لا الخزم. لأن الذي في أول هذا البيت بهذه الرواية (خزم)، وقد ورد غير مخروم أي موفوراً في الخزانة، وذلك بإضافة الواو في أوله<sup>(٧)</sup>.

ولعل قول حازم (يكمل) أوهم المحقق أنه يقصد (الخزم) وإنما يقصد حازم (إكمال البناء)

(١) المنهاج: ٢٠٠.

(٢) المنهاج: ٢٠٤.

(٣) المنهاج: ٢٠٧.

(٤) ديوان الفرزدق: ٤١٨/١. (دار صادر. بيروت). وديوان الفرزدق: ٣٦٠. (دار الكتب العلمية). وشرح ديوان الفرزدق: ٧١/٢. (دار الكتاب اللبناني).

(٥) كتاب سيوبه: ٣٩/١.

(٦) البغدادي. خزانة الأدب: ٦٧٢/٣. ٦٧٢/٣. ٦٦٩/٣.

(٧) ن. المصدر نفسه: ٦٧٢/٣.

بعد أن يكون الشاعر قد بنى القصيدة على ما تكاثر من المقاطع، لا على المطلع، فالمطلع حينها إكمال.

١٩ - النص :

(فهذا ينبغي ألا يلتفت إلى ما وضعه أو غيره العروضيون أو الرواة من الآيات التي تدفعها المقاييس البلاغية والقوانيين الموسيقية والأذواق الصحيحة في هذا الوزن وغيره، نحو ما غيره من قول القائل :

جاناً مابعد رنداً باليان والنصر  
فسيروه بتحريفهم وجهلهم بما يضمحل في أصول وضع الأوزان إلى هذا التغيير الفاسد  
وهو:

الصواب أن تقرأ (جانا) في البيت: جاءنا، إذ هي بهذا الشكل الذي وردت عليه في (المنهج) لا تستقيم على بحر المقتضب وتخرج بهذا الشطر إلى إيقاع البسيط (مستفعلن فعلن). وإنما الدليل عنده في قوله: جاءنا، أي فاعلن عند حازم. فيكون إيقاع البيت هو: فاعلن مفاععلن أو فاعلات مفعن لن بحسب تجزئة العروضيين لمثل هذا البيت. ويكون الفساد في قولهم:

**قولهم:** أن إثبات رزق تحقّيقها يُؤثِّر على علوم مدنى ليسان والذى يذر ناشئاً عن وجود (فعولات) أو (مفاعيل) في الشطر الأول و(فاعلات) في الشطر الثاني، مع تغافلهما. لذلك فهو ينكر وجود (فعولات) في (المقتضب).

٢٠ - النص :

(..) فمن ذلك اقترانُ السبيّن الثقيل والخفيف والوتد المجموع والمضاعف في الضرب السادس من الكامل . وهو الذي آخر أجزائه متفاعلان ، واقتران الوتد المجموع والسبب الخفيف والسبب المتوالى في الرمل في الضرب الذي آخر أجزائه فاعلياً<sup>(٢)</sup> .

التعليق : هذه العبارة الأخيرة لا تصدق على (فاعليات) إلا بتغيير ترتيبها ليصبح : افتتان السبب الخفيف والوتد المجموع والسبب المتواли . وذلك فيه نظر لأن حازماً حريص على وصف مؤلفات الجزء وهي الأسباب والأوتاد على حسب ورودها ، كما راعى ذلك في وصف مؤلفات (متفاعلان) . فإذا رأينا الترتيب في الوصف ووجهنا بأنه ترتيب لا تقبله قواعد حازم ، إذ هو يرى

(١) المنهاج : ٢٣٥

(٢) المنهاج : ٢٤٠

أن أجزاء عروض الشعر كلها إنما ينبع على توالي الشبيهين، إما بأن يتقدم السبيان ويتأخر الوتد أو بأن يتقدم السبب ويتأخر الوتدان<sup>(١)</sup>. وليس في قواعده: توسط الوتد بين سبين، لذلك أرى رجحان أن يكون حازم قد قال: افتراق الوتد المفروق والسبب الخفيف والسبب المتوازي. فهذا هو الذي يصدق على (فاعليان) ويراعى فيه الترتيب وينسجم مع قواعد حازم.

٢١- النص:

(ويشعثون الفاصلة التي في الجزء الأول فيصير مستفعلتن إلى مفعولاتن، نحو قوله: شوفي شوفي به وو جدي وجدي)<sup>(٢)</sup>.

التعليق:

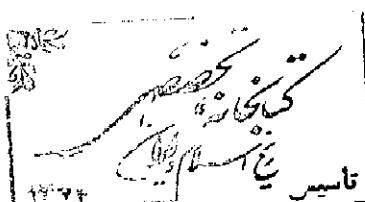
المشار إليه هنا وزن الديبيتي كما يقدر حازم شطره، والتشعيث هو حذف أول أو ثاني الوتد المجموع أي ما سقط أحد متحركي وتد، فتحول مستفعلتن إلى: مستفعلن لا إلى مفعولاتن كما ذكر. فيكون الصحيح أنه قال: ويسكنون الفاصلة التي في الجزء الأول. فيذلك تحول: مستفعلتن إلى مفعولاتن، ويرجع هذا تقارب حروف يسكنون ويشعثون مما يجعل الخطأ في القراءة وارداً.

٢٢- النص:

(فأما الوزن الذي سموه المضارع، فما أرى أن شيئاً من الاختلاف على العرب أحث بالتكذيب والردة منه، لأن طباع العرب كانت أفضل من أن يكون هذا الوزن من نتاجها. وما أراه أتجه إلا شعبة بن برسام خطرت على فكره من وضعه قياساً. فياليته لم يضعه ولم يدرس أوزان العرب بذكره معها، فإنه أسف حازم سمع، فلا سبيل إلى قبوله ولا العمل عليه أصلاً)<sup>(٣)</sup>. قال المحقق في الهاشم مشيراً إلى قوله: خطرت: (كذا بالأصل، والتقدير صورته، أي صورة الوزن).

التعليق:

من الدارسين من نقل النص كما هو في المنهاج وأضاف إليه ما وضعه المحقق في الهاشم وهي كلمة (صورته)، دون أن يشير إلى ذلك موهماً القاريء، أن هذه الكلمة من وضع حازم. وهو الدكتور أحمد فوزي الهيب في (الجانب العروضي عند حازم القرطاجمي)<sup>(٤)</sup>، ومنهم من غير كلام حازم بكلام من عنده فقال: (وعندني أن في كلام حازم السابق تصحيحاً لعل صوابه أن يكون هكذا: «وما أراه أتجه إلا علة برسام، خطرت على فكره من وضعه قياساً»<sup>(٥)</sup>. ثم شرح البرسام



(١) ن. المنهاج: ٢٢١.

(٢) ن. المنهاج: ٢٤٢.

(٣) المنهاج: ٢٤٣.

(٤) أحمد فوزي الهيب. الجانب العروضي عند حازم القرطاجمي: ٢٤.

(٥) محمد العلمي، العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك: ٢٨٢.

بالجدرى، وأتبعه بقوله: «فكان حازماً، وهو يجعل طباعَ العربِ أفضَلَ منْ أَنْ يكونَ هذَا الوزنُ مِنْ نتاجِها، لَأَنَّهُ أَسخَفَ وزِنَ سُمْعٍ، يجعل علةَ الجدرى تصيبَ فكرَ مِنْ وضعَةٍ، وتكونَ نتائِجُ ذلكَ هذَا الوزنَ السخيفَ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>. وهذا شرح بعيدُ لِكلامِ أعيدَ صياغته دونَ مسوغٍ.

والأمرُ أقربُ مِنْ هذَا كُلَّهُ إِذَا أدركنا أَنَّ المحققَ قرأَ الميمَ باءَ فِي قولِ حازم: شعبَةُ مِنْ بِرْسَامٍ، فتصورَ العبارةَ: شعبَةُ بْنُ بِرْسَامٍ، ثُمَّ ظنَّ شعبَةُ بْنُ بِرْسَامٍ شخصاً هُوَ الَّذِي اخْتَلَقَ المضارعُ، فَأَثْبَتَهُ فِي فهرسِ الأَعْلَامِ<sup>(٢)</sup>. فالعبارةُ إِذنَ هي: (وَمَا أَرَاهُ أَنْتَجَهُ إِلَّا شعبَةُ مِنْ بِرْسَامٍ خَطَرَتْ عَلَى فَكِيرِ مِنْ وضعَةِ قِيَاسِ). وَالَّذِي وضعَ المضارعَ هُوَ الْخَلِيلُ، وَلَكِنَّ حازماً تَأدِبُ بَعْدَ ذِكْرِهِ. وَقَدْ وَضَعَهُ مَعَ أَنَّ العَرَوَضِينَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ الْعَرَبِ، وَلَمْ يُجْعَلْ، فِيهِ شِعْرٌ مَعْرُوفٌ<sup>(٣)</sup>. فَضَمِّنَهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ. لَذِكْرِ نَرِي حازماً يَقُولُ: (فِيَالِيَّتِهِ لَمْ يَضَعِهِ وَلَمْ يَدْنِسْ أَوْزَانَ الْعَرَبِ بِذَكْرِهِ مَعْهَا). وَوَضَعَهُ لَهُ فِي نَظَرِ حازمٍ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْقِيَاسِ فَكَانَهُ قَاسِ الْمُضَارِعِ عَلَى الْمُجَتَّثِ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِيَّ الْمُضَارِعَ لَأَنَّهُ ضَارِعُ الْمُجَتَّثِ، وَلَكِنَّهُ قِيَاسٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَقَدْ يَوْقَعُ الْغَلْطُ فِي الْقِيَاسِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَاسِدَةِ. قَالَ حازمٌ فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ: (وَعَلَى هَذَا النَّحْوِ وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَاسِدَةِ) فِي كِلَامِ الْعَرَبِ لِأَنَّ أَرْدَافَ الْفَصَاحَةِ مِنْهُمْ إِذَا رَأَوُا لِصُدُورِهِمْ اسْتِعْمَالًا مَّا فِي شَيْءٍ قَاسُوا عَلَى ذَلِكَ مَا يَرَوُنَ أَنَّهُ مَمَالِكُ لَذِكْرِ الشَّيْءِ، وَقَدْ تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَفَارِقَةٌ مِنْ وَجْهٍ أَوْ أُرْجَهٍ فَيَغْلِطُونَ فِي الْقِيَاسِ...)<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّ هَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدٌ اعْتَبَرَهُ حازمٌ نَاتِجاً عَنْ ضَرْبِهِ مِنَ التَّخْلِيطِ، إِذْ يَقُولُ: بِرْسَمٌ إِذَا خَلَطَ فِي مَرْضِهِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْعَبَارَةِ، إِذنَ، (وَمَا أَرَاهُ أَنْتَجَهُ إِلَّا شعبَةُ مِنَ التَّخْلِيطِ وَالْهَذِيَّانِ خَطَرَتْ، أَيْ هَذِهِ الشَّعْبَةُ، عَلَى فَكِيرِ مِنْ وضعِ هَذَا الْبَحْرِ وَهُوَ الْمُضَارِعُ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ) وَمِثْلُ هَذِهِ الْعَبَارَةِ كَثِيرٌ مِنَ الدَّاوِلِ، فَمَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا يَحْصُرُ، قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِ:

إِنَّ بَغْضَأَ مِنَ الْقَسْرِيِّ ضِرِّ هُذَا لَيْسَ شَيْئًا وَبَعْضَهُ أَحْكَامٌ  
مِنْهُ مَا يَجْلِبُ الْبَرَاعَةُ وَالْفَضْ سُلُّ وَمِنْهُ مَا يَجْلِبُ الْبِرْسَامُ<sup>(٥)</sup>  
أَيْ: وَمِنْهُ مَا يَجْلِبُهُ الْبِرْسَامُ أَيْ مَا يَكُونُ عَنْ مَرْضٍ وَهَذِيَّانِ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الْأَمْدِيِّ عَنْ بَعْضِ شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ: (فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِلَامِ الْمُبَرَّسِينِ)<sup>(٦)</sup>. وَمِثْلُ ذَلِكَ بَعْضُ مَا جَاءَ فِي الذِّخِيرَةِ مَا قَالَهُ ابْنُ أَرْقَمَ فِي رَدِّهِ عَلَى ابْنِ سَيِّدِهِ إِذْ قَالَ: (فِي هَذَا الْبِرْسَامِ

(١) المرجع نفسه: ٢٨٢.

(٢) منهاج: ٤٢٦.

(٣) ن. الواقي للطبراني، مثلاً: ١٦٣. وعرض الورقة للجوهرى: ٦١. والعدة لابن رشيق: ١٠٧٥/٢.

(٤) منهاج: ١٨٠.

(٥) ديوان المتني: ٤/٢٢٥-٢٢٦. ون. ابن الأثير. المثل السائر: ١٩٩/١.

(٦) الأمدي. الموازن: ١/٢٨٦.

غريستان . . )<sup>(١)</sup>

وعلى أية حال فهذا تعبير لا يمكن حصره لفسوه وكثرة تداوله، على أنه يمكن ذكر عبارة لابن سنان هي من أقرب العبارات إلى عبارة حازم، حتى تكاد تكون هي نفسها. وهي قوله عن بيت لمسلم بن الوليد: . . (لكني إدخال خطورة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت، فلبيته لما عاد إلى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به)<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى ولوع حازم بابن سنان، فلا يبعد أن يكون قد تمثل عبارته وبنى عليها هذا التركيب الذي يعقبه تمنٌ.

٢٣- النص :

(وقد يقع نُقلة الترقى المضادة لهذا الوضع في المضارعات أيضاً تناسب في الوضع وحسن مسموع)<sup>(٣)</sup>.

التعليق :

الصواب أن تكون العبارة: وقد يقع لـنُقلة الترقى . . تناسب في الوضع. فالفاعل هو تناسب لا نُقلة .

٢٤- النص :

(ومتى أمكن أن يهيء الشيء الذي يجعل تذكرة لشيء آخر ويقصد به تمثيله في الأفكار بهيأة تشبه هيأة ذلك الشيء المقصود تذكرة من وجوه كثيرة يتسوق بها الشبه كان أنجح في التحرير وإليه والأنصباب في شُعب الولوع به)<sup>(٤)</sup> .

التعليق :

الواضح أن العبارة هي: . . تذكرة من وجوه كثيرة . .

٢٥- النص :

(واعلم أن السواكن التي تفصل بين قطرين أصليين لا يجوز حذفهما وإن كانت من أسباب)<sup>(٥)</sup>.

التعليق :

يقصد حازم أنه لا يجوز حذف السواكن التي ذكر حالتها لا القطرين. وبذلك فإن العبارة هي: لا يجوز حذفها.

(١) ابن سام. الذخيرة: ٣٩٠/٥.

(٢) ابن سنان. سر الفصاحة: ١٠٤-١٠٥.

(٣) المنهاج: ٢٤٧.

(٤) المنهاج: ٢٥٠.

(٥) المنهاج: ٢٥٨.

٢٦- النص :

(.. أي متوايل فيه أربع سواكن)<sup>(١)</sup>.

التعليق :

الصواب : .. فيه أربعة سواكن، لأن الساكن يُذَكَّر، وهي صحيحة في كل الكتاب إلا هنا<sup>(٢)</sup>.

٢٧- النص :

(فالتأليف من المتناسبات له حلارة في المسموع، وما اختلف من غير المتناسبات والتماثيلات وغير مستحلٍ ولا مستطاب. ويجب أن يقال في ما اختلف على ذلك التحوِّلُ، وإن كان له نظام محفوظ لأننا نشرط في نظام الشعر أن يكون مستطاباً)<sup>(٣)</sup>.

التعليق :

من الواضح أنها: ولا يجب أن يقال.. إلخ.

٢٨- النص :

(قال بعض العرب لبنيه: «اطلبو الرماح فإنها قرون الخيل..»)<sup>(٤)</sup>.

التعليق :

صحح هذه العبارة د. محمد ابن شريفة<sup>(٥)</sup> فجعلها: أطيلوا الرماح، ثم قال: ولعل الصواب ما أثبتنا.

وهو كما ذكر، إذ أنها هكذا وردت في وصية حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً فقد وضع المحقق القوسن الدال على انتهاء كلام حصن بن حذيفة بعد كلام لم يقله حصن وإنما هو من شرح حازم. فجاء الكلام على هذا الشكل: (قال بعض العرب لبنيه: «اطلبو الرماح فإنها قرون الخيل وأجيدوا القوافي فإنها حوافر الشعر. أي عليها جريانه واطراده، وهي موافقه. فإن صحت استقامت جريئته وحسنت موافقه ونهائياته»)<sup>(٧)</sup>.

و واضح أن القوس إنما يجب أن يوضع بعد قوله: حوافر الشعر، لأن ما بعد ذلك هو من كلام حازم.

(١) منهاج: ٢٥٨.

(٢) ن. منهاج: ٢٦٠، مثلاً.

(٣) منهاج: ٢٦٧.

(٤) منهاج: ٢٧١.

(٥) التبيهات: ١١.

(٦) ن. جمهرة خطب العرب: ١٢٩/١.

(٧) منهاج: ٢٧١.

## ٢٩- النص :

(فاما إذا كانت الواو مضمومةً ما قبلها والياء مكسورةً ما قبلها فلا يرد معهما ما ليس فيه حرفٌ علة للطول الذي فيهما؛ فإذا كانت حركة ما قبل كليهما من جنسه) <sup>(١)</sup>.

التعليق :

إن حركة ما قبل كليهما من جنسه. لذلك فإن الصواب أن تكون العبارة هي: إذ كانت حركة... إلخ أي لهذه العلة كان الطول فيهما. فإذا هنا للتعليل.

## ٣٠- النص :

(... وكثيراً ما تتبعُ معانيَ من شأنه هذا الفاظُ في القوافي، وذلك عيب) <sup>(٢)</sup>.

التعليق :

العيب هو أن يتبع المعنى اللفظ، وأما أن يتبع اللفظ المعنى، فهو مطلوب <sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على أن ضبط المحقق لمعنى بالفتح والألفاظ بالضم غير صحيح، والصواب هو فتح الفاظ وتوزع الفتح عن معاني، فتكون العبارة هي: (وكثيراً ما تتبع معانيَ من شأنه هذا الفاظُ في القوافي...).

## ٣١- النص :

(معلم دالٌ على طرق العلم بما يجب في المطالع والمقطاع على رأي من قال: هي أوائل البيوت وأواخرها) <sup>(٤)</sup>.

التعليق :

الواقع أن أكبرَ عنایة حازم انصرفت إلى البحث في موضوع المطالع والمقطاع على رأي من يقول هي استهلالاتِ القصائد وأواخرها. أما الرأي الذي ذكره في تصدير المعلم فلم يخصه إلا بتنوير واحد هو التنوير الثامن آخر المعلم <sup>(٥)</sup>. لذلك يرجح أن يكون قد سقط من هذه العبارات جزءٌ أشدُّ أن يكون هو: (وعلى رأي من قال هي استهلالاتِ القصائد وأواخرها).

ويدل على ذلك أن العبارة التي جاءت في المنهاج بعد قوله: (هي أوائل البيوت وأواخرها) <sup>(٦)</sup>. هي: (فاما ما يجب في المطالع على رأي من يجعلها استهلالاتِ القصائد... إلخ) <sup>(٧)</sup>، وهي عبارة لا علاقة لها بالأولى، ولكنها ذات علاقة بالكلام الذي قدرت سقوطه.

(١) المنهاج: ٢٧٣.

(٢) المنهاج: ٢٨١.

(٣) ن. مثلًا. المنهاج: ٢٨٢. إضافة: ١.

(٤) المنهاج: ٢٨٢.

(٥) ن. المنهاج: ٢٨٦.

(٦) المنهاج: ٢٨٢.

(٧) المنهاج: ٢٨٢.

## ٣٢- النص :

(فإن للتصریع في أوائل القصائد طلاوةً وموقعًا من النفس لاستدلالها به على قافية القصيدة قبل الانتهاء إليها، ول المناسبة تحصل لها بازدواج صيغتي العروض والضرب وتماثل مقطعها لا تحصل لها دون ذلك) <sup>(١)</sup>.

## التعليق :

ليس للقافية أكثر من مقطع واحد لا يمكن أن يماثل نفسه. وإنما الضمير هنا عائد إلى العروض والضرب لا إلى القافية، فتكون العبارة هي: مقطعهما لا مقطعها. فبتماثل مقطعي العروض والضرب يحصل التنااسب في القافية.

## ٣٣- النص :

(...) فكما أنَّ الحروف إذا حسنت حسنت الفصول المؤلفة منها إذا رُتِّبت على ما يجب وَوُضِعَ بعضها من بعض على ما ينبغي كما أنَّ ذلك في الكلم المفردة كذلك. وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان إذا كان تأليفها منها على ما يجب) <sup>(٢)</sup>.

## التعليق :

الصحيح أن تكون العبارة هي: فكما أن الآيات إذا حسنت إلخ. بثلاث قرائن هي:  
أولاً: إن الذي يؤلف الفصول هي الآيات لا الحروف، وإنما تؤلف الحروف الكلمة لا الفصول.

ثانياً: إن الذي يشرح قوله: كما أن ذلك في الكلم المفردة كذلك هو أن تكون العبارة كما قلته لا كما جاء في منهاج. لأن الكلم المفردة عنده هي التي تناظر الفصول، فيها يقع التشبيه وتشتم المناظرة. فيكون المعنى: إنها تحسن كالفصل إذا حسنت الحروف المؤلفة لها ورتبت على ما يجب ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي.

ثالثاً: لأن قوله: فكما أن الآيات... إلخ. هو ما يقابل على الترتيب العبارة التي تليه وهي: وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان.

فقد ابتدأ أولاً بما يتعلق بالشعر المنظوم ثم قابله ثانياً بما يتعلق بالكلام المؤلف، فينبغي أن يكون ترتيب العبارتين واحداً.

## ٣٤- النص :

(فاما القانون الثاني وهو ترتيب بعض الفصول إلى بعض، فيجب أن يقدّم من الفصول ما

(١) منهاج: ٢٨٣.

(٢) منهاج: ٢٨٧.

يكون للنفس به عنابة بحسب الغرض المقصود بالكلام.. ويتلوي الأهم فالأهم إلى أن تتصور التفاته ونسبة بين فصلين تدعو إلى تقديم غير الأهم على الأهم. فهناك يترك القانون الأصلي في الترتيب<sup>(١)</sup>.

التعليق :

هذه الالتفاتة لا تتصور في كل الأحوال، لذلك يرجح أن يكون حازم قد قال: (إلا أن تتصور.. إلخ) أي باستثناء ذلك.

٣٥- النص :

(معرف دالٌ على طرق المعرفة بما يجب اعتماده في الفصول من جهة اشتمالها على أوصاف الجهات التي هي مسانع<sup>(٢)</sup> أقناص المعاني ومعاضدة التخييل فيها بالإقناع)<sup>(٣)</sup>.

التعليق :

١- تجمع (القانص) على قُنَاصِ، ورأى ابن جنِي أنها تجمع على قُبَيْصِ أيضاً. وتجمع (القانصة) على القوانص. وأما (أقناص) فليست جمعاً لأحد هما<sup>(٤)</sup>. والذي أراه أنها: مسانع أقناص المعاني، بدليل أنها كذلك وردت في مكان آخر من الكتاب، حيث قال: (... فمثل هذه الجهات يعتمد وصف ما تعلق بها من الأحوال التي لها عُلقة بالأغراض الإنسانية، فتكون مسانع لاقناص المعاني بملاحظة الخواطر ما يتعلق بجهة جهة من ذلك)<sup>(٥)</sup>.

٢- وأيضاً فإن الراجع أن تكون بقية العبارة هي: ومعاضدة التخييل فيها، أي الفصول. وذلك ما يبينه في الإضافة الثالثة من هذا المعرف<sup>(٦)</sup>

٣٦- النص :

(لما وجدوا النفوس تسام التمادي على حال واحدة.. وتسكن إلى الشيء، وإن كان متناهياً في الكثرة، إذا... احتيل في ما يستجد نشاط النفس لقبوله من تنوعه والافتتان، في أنحاء الاعتماد، به اعتمدوا في القصائد أن يقسموا الكلام فيها إلى فصول)<sup>(٧)</sup>.

التعليق :

يقصد حازم: الافتتان به في أنحاء الاعتماد، لذلك وضعت: في أنحاء الاعتماد، بين فاصلتين، وهو ما لم يفعله المحقق. وحديثه عن الافتتان والتنويع لا عن الافتتان. وقد وردت

(١) المنهاج: ٢٨٩.

(٢) أي معارض.

(٣) المنهاج: ٢٩٢.

(٤) ن. ل. ٧/٨٣.

(٥) المنهاج: ٧٧.

(٦) ن. المنهاج: ٢٩٣.

(٧) المنهاج: ٢٩٦.

هذه الكلمة على وجهها الصحيح في مكان آخر من نفس الصفحة، لذلك لا يبعد أن يكون هذا الخطأ هنا من أخطاء الطباعة.

### ٣٧- النص :

(وأحسن ما ابتدىء به من أحوال **المجترين** ما كان مزلماً من جهة ملذاً من أخرى.. . نم بتدرّجٍ من ذلك إلى ذكر ما يؤلم من بعض الأحوال التي لها علقة بهما معاً، ثم إلى ذكر ما يؤلم ويلذ من الأحوال التي لها بهما أيضاً علقة<sup>(١)</sup>). .

### التعليق :

الصواب أن تكون العبارة هي : ( .. إلى ذكر ما يلذ من الأحوال .. ) لأنه إذا كانت العبارة كما نقلها المحقق، لكان ذلك يعني أن على الشاعر أن يتبدأ بالأحوال الشاجية ثم يتدرج إلى ذكر الأحوال المؤلمة ثم إلى ذكر الأحوال الشاجية مرة أخرى. وهذا غير ممكن لعدة أسباب :

١- منها: أن حازماً يرى أن إبراد هذه الأحوال قائم على ضرب من المقابلة بين ما يسر وما يحزن<sup>(٢)</sup>. وليس بين الأحوال الشاجية والأحوال المؤلمة مقابلة.

٢- منها: أنه عندما ذكر الأحوال التي ترجع إلى المحب والمحبوب معاً، نص على استحسان إرادف ما يشجو وقوعه بما يسر وقوعه.

٣- منها: أنه ليس في هذه الأحوال ذكر ما يلذ، مع أنه يوجد في أحوال **المجترين** ما يلذ. وهذا أمر لا يمكن أن يغفله حازم.

٤- منها أن في هذه العبارة تكرار **ويعودة إلى ما ابتدأ به**<sup>إذ لا يمكن للشاعر أن يعود إلى ذكر الطرق الشاجية بعد فراغه منها.</sup>

٥- منها: أن هذه العبارة لا تخصيص لـما يلذ مكاناً، كما خصصت لما يؤلم مكاناً.

٦- منها: أن حازماً حريص على تنويع ذكر الأحوال، لأنه يعتبر التنويع قيمة رئيسة في الشعر، وهذه العبارة التي تغفل ذكر ما يلذ وقوعه تنقص من كمال التنويع.

٧- منها: أن حازماً عندما يتحدث عن التدرج في ذكر الأحوال إنما يستلهم ما قاله ابن سينا في كتاب الشعر من الشفاء. وإنما تحدث ابن سينا عن الانتقال من حالة غير جميلة إلى حالة جميلة بالتدريج<sup>(٣)</sup>، وهو ما يناسبه الانتقال مما يؤلم إلى ما يلذ، وليس الانتقال مما يؤلم إلى ما يؤلم ويلذ في الوقت نفسه.

### ٣٨- النص :

(فِرَاقٌ وَمَنْ فَارَقْتُ غَيْرُ مُذَمِّمٍ      وَأَمْ وَمَنْ يَمْفَسْتُ غَيْرُ مُتَمَّمٍ)<sup>(٤)</sup>

(١) منهاج: ٣٠٤.

(٢) ن. منهاج: ٣٠٤.

(٣) ن. ابن سينا. فن الشعر. بدوي: ١٧٩.

(٤) منهاج: ٣٠٧.

التعليق:

الصواب: خَيْرٌ مُيَمِّمٌ. فإن المتنبي لم يرد ذم كافور، وإنما أراد الجمع بين مدحه وقد قصده وبين مدح سيف الدولة وقد فارقه<sup>(١)</sup>.

٣٩- النص:

(أيَا الْبَرْقَ بِسْتَ بِأَغْلَى الْبُرَاقِ وَأَغْدُ فِيهَا بِسْوَابِلَ غَنِيَّا<sup>(٢)</sup>)

التعليق:

هذا البيت لأبي تمام، وإنما هو البراق بالكسر (جمع بُرقة، مثل بُرقة وبرام، وهي الأرض ذات الطين والخشى تكون ذات ألوان مختلفة)<sup>(٣)</sup>. وليس البراق بالضم<sup>(٤)</sup>.

٤- النص:

(فَهَذِهِ مَذَاهِبُ الْحَدَّاقِ الْمَطْبُوعِينَ: تَحْسِينُ هَيَّاتِ الْقَصَائِدِ وَتَحْصِينُ مَبَانِيهَا قَدْ أَبْنَتَهَا، فَمَنْ سَلَكَ ذَلِكَ السَّبِيلَ وَذَهَبَ ذَلِكَ الْمَذَهَبُ فَقَدْ سَرَى عَلَى سَوَاءِ الْمَنْهَاجِ مِنْ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٥)</sup>).

التعليق:

سرى إذا سرا الليل<sup>(٦)</sup>. وأظنها (سار)، إذ لا موجب لهذا التخصيص.

٤- النص:

(.. وَكَثِيرًا مَا كَانُوا يَتَسَلَّلُونَ فِيهِ فِي ذِكْرِ الْمَوَاضِعِ نَحْوَ قولِ امْرَىءِ الْقِيسِ: فَغَوْلٌ، فَجَلْيَّتٌ، فَنَفْسٌ فَمَنْعِيجٌ<sup>(٧)</sup> إِلَى عَاقِلٍ<sup>(٨)</sup>، فَالْجُبُّ ذِي الْأَمْرَاتِ<sup>(٩)</sup>)<sup>(١٠)</sup>

التعليق:

الصواب: فَنْفُؤُ، بالهمزة<sup>(١١)</sup>. وكذلك ذكر المحقق في هامش نفس الصفحة أن طالع القصيدة التي منها هذا البيت هو:

(١) ون. ديوان المتنبي ٤/٢٦٣. ويوسف البديعي. الصبح العتي: ٤٥٧. وابن الأثير. المثل السائرة: ٣/١٠٥.

(٢) المنهاج: ٣٠٨.

(٣) الأدمي. الموازنة: ١/٤٦٤. ون. ديوان أبي تمام: ٢/٤٤٧.

(٤) ومن الذين أخطأوا في ضبط هذه الكلمة أيضاً محقق حلية المحاضرة: ١/٢٠٩.

(٥) المنهاج: ٣٠٩.

(٦) ن. ل. ١٤/٣٨١.

(٧) هذه كلها مواضع.

(٨) عاقل: جبل.

(٩) الأمرات، واحدتها أمرأة، وهي الجبيل الصغير.

(١٠) المنهاج: ٣١٠.

(١١) ن. ديوان امرىء القيس: ٧٨.

غَشِّيَتْ دِيَارَ الْحَسَنِ بِالْبَكَسَرَاتِ<sup>(١)</sup> فَعَارِمَةُ فَبْرَزَقَةٌ<sup>(٢)</sup> الْعَيَّارَاتِ  
والصواب أنها: العيارات، أي مواضع الأعيار وهي حمر الوحش.

٤٢- النص:

(ومثله قول حسان):

إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةَ الَّذِي حَدَّثَنِي فَنَجُوتُ مَنْجَى الْحَرْثَ بْنَ هَشَامٍ<sup>(٣)</sup>  
التعليق:

هو الحارث بن هشام<sup>(٤)</sup> وليس الحرث بن هشام.

٤٣- النص:

(فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُوِي مِنَ الشِّعْرِ، عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَنْ يَجْمِعَ خَاطِرَهُ فِي وَصْفِ شَيْءٍ بِعِينِهِ.. ثُمَّ  
يَرْتَبُ تِلْكَ الْمَعْانِي عَلَى الْوَجْهِ الْأَحْسَنِ فِيهَا وَيَلْاحِظُ تَشْكِلَاهَا فِي عَيَّارَاتٍ مُمْتَشِّرَةٍ.. ثُمَّ يَنْظُمُ تِلْكَ  
الْعَيَّارَاتِ الْمُمْتَشِّرَةِ.. فَهَذَا لَا يَقُولُ فِي بَعْدِ الْمَرَامِيِّ فِي الشِّعْرِ)<sup>(٥)</sup>.

التعليق:

الأقرب أن يكون حازم قد قال: في عيارات متشرة، بالثاء. لأن هذا ما يلائم حديثه عن  
نظمها بعد ذلك، ويلائم حديثه عن القوى الفكرية العشر، إذ تحدث عن القوة على التحيل في  
تصيير العيارات متزنة، وهي القوة السابعة من هذه القوى<sup>(٦)</sup>، ويلائم قوله في منهاج: (... ثُمَّ  
يشرع في نظم العيارات التي أحضرها في خاطره منتشرة فيصييرها موزونة...)<sup>(٧)</sup>.

٤٤- النص:

(فَأَمَّا طَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْقَسْمَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لِلشِّعْرِ مِنْ جَهَةِ أَغْرِاصِهِ فَهُوَ أَنَّ الْأَقَاوِيلَ الشِّعْرِيَّةَ  
لَمَّا كَانَ الْقَصْدُ بِهَا اسْتِجْلَابُ الْمَنَافِعِ وَاسْتِدْفَاعُ الْمَضَارِّ بِسَطْهَا النُّفُوسُ إِلَى مَا يَرَادُ مِنْ ذَلِكَ  
وَقِبْضَهَا عَمَّا يَرَادُ بِمَا يَخْيِلُ لَهَا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍ.. سُمِيَّ الْقُولُ فِي الظَّفَرِ وَالنَّجَاهِ تَهْنِئَةً...)<sup>(٨)</sup>.

التعليق:

الأقرب أن تكون العبارة: وقبضها عملا لا يراد.

(١) جُبَيْلَات بِطَرِيقِ مَكَةَ.

(٢) أَرْضُ فِيهَا حِجَارَةٌ وَرَمْلٌ.

(٣) الْمَنَاهَجُ: ٣١٦.

(٤) ن. السِّجْلَمَاسِيُّ. الْمَنْزَعُ الْبَدِيعُ: ٤٦٢. وَالْمَعْكَرِيُّ. الصَّنَاعَتَيْنِ: ٤٤٨. وَالْبَعْدَادِيُّ. قَانُونُ الْبَلَاغَةِ:  
١١٤. وَابْنُ الْمَعْتَزِ. الْبَدِيعُ: ٦١. وَالْحَاتَمِيُّ. الْحَلِيَّةُ: ٢١٦/١-٢١٧. وَبَدِيعُ أَسَامَةَ: ٧٦. وَابْنُ أَبِي  
الْإِصْبَعِ. تَحْرِيرُ النَّجَرِ: ١٣٠-١٣١.

(٥) الْمَنَاهَجُ: ٣٢٤.

(٦) ن. الْمَنَاهَجُ: ٢٠٠.

(٧) الْمَنَاهَجُ: ٢٠٤.

(٨) الْمَنَاهَجُ: ٣٣٧.

## ٤٥- النص :

(فَإِمَّا الْأَمْوَارُ الَّتِي لَمْ تَحْصُلْ مَا شَاءَهُ أَنْ يَطْلُبَ أَوْ يُهَرِّبَ عَنْهُ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ هُوَ الطَّالِبُ لَهَا أَوْ الْهَارِبُ مِنْهَا مِنْ تَلْقَاءِ السَّامِعِ، وَيَكُونُ السَّامِعُ هُوَ الطَّالِبُ لَهَا أَوْ الْهَارِبُ عَنْهَا مِنْ تَلْقَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. فَمَا كَانَ مِنْ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى السَّامِعِ مَا شَاءَهُ أَنْ يَطْلُبَ يُسْتَمِّي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ رأْيَهُ فِيهِ غَرْضًا، وَمَا كَانَ مِنْ تَلْقَاءِ السَّامِعِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَكَانَ طَلْبًا جُزْمًا سَمِّيَ اقْتِضَاءً، فَإِنْ كَانَ بِتَلْطِيفِ سَمِّيَ اسْتِعْطَافًا، وَإِنْ كَانَ يُرِى أَنَّهُ قَادِرٌ جَازِئُ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَجْبُ فِيهِ سَمِّيَ اسْتِبْطَاءً، فَإِنْ كَانَ مَا شَاءَهُ أَنْ يَهْرِبَ مِنْهُ وَأَنْذَرَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ سَمِّيَ ذَلِكَ إِيَعادًاً وَتَهْدِيدًاً وَإِنذارًاً وَتَخْوِيفًا وَنَحْوَ ذَلِكِ. فَإِنْ خَافَهُ مِنْ تَلْقَاءِ السَّامِعِ وَاسْتِدْفَعَهُ إِيَاهُ سَمِّيَ ذَلِكَ اسْتِعْفَاءً أَوْ اسْتِقَالَةً أَوْ تَرْضِيَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكِ.

فَقَدْ حَصَلَ بِهَذَا الاعتبارِ إِذْنُ أَقَاوِيلُ عَرْضِيَاتٍ وَتَرْهِيَاتٍ وَتَخْوِيفِيَاتٍ وَاسْتِدْفَاعِيَاتٍ وَمِنْهَا الإِطْمَاعِيَاتُ أَيْضًا وَمُقَابِلَتُهَا وَهُوَ مَا أَطْبَعَ الْقَائِلُ فِيهِ أَوْ أَيَّاسَ مِنْهُ) <sup>(١)</sup>.

(.. فَيَنْقُسمُ الْقَوْلُ عَلَى هَذَا إِلَى قَصْصَنِ وَمَشَاجِرَةٍ وَحُكْمٍ وَإِشَارَةٍ وَاسْتِشَارَةٍ وَغَرْضٍ وَاقْتِضَاءً وَكَفَائَةً وَاسْتِكْفَاءً وَتَرْغِيبٍ وَتَرْهِيبٍ وَإِطْمَاعٍ وَإِيَاسٍ) <sup>(٢)</sup>.

## التعليق :

الذِي أَرَاهُ أَنَّهُ قَالَ (الْعَرْضُ) وَلَمْ يَقُلْ (الْغَرْضُ)، لِقَوْلِهِ: فَقَدْ حَصَلَ بِهَذَا الاعتبارِ إِذْنُ أَقَاوِيلُ عَرْضِيَاتٍ .. إِلَنْخ. فَالْتَرْهِيَاتُ وَالتَّخْوِيفِيَاتُ هِيَ مَا يُسَمِّيُ الْإِيَعادَ وَالْتَهْدِيدَ وَالْإِنْذَارَ وَالتَّخْوِيفَ وَنَحْوَ ذَلِكِ، وَالْاسْتِدْفَاعِيَاتُ هِيَ مَا يُسَمِّيُ بِالْاسْتِعْفَاءِ وَالْاسْتِقَالَةِ وَالْتَرْضِيِّ وَنَحْوَ ذَلِكِ، وَالْإِطْمَاعِيَاتُ هِيَ: الْاقْتِضَاءُ وَالْاسْتِعْطَافُ وَالْاسْتِبْطَاءُ. فَبَقِيَ الْعَرْضِيَاتُ وَلَيْسَ فِي مُقَابِلَتِهَا إِلَّا مَا كَانَ مِنْ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى السَّامِعِ مَا شَاءَهُ أَنْ يَطْلُبَ وَلَمْ يَعْلَمْ رأْيَهُ فِيهِ.

ثُمَّ إِنْ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ اسْتِعْطَافٍ وَاسْتِبْطَاءٍ وَاقْتِضَاءٍ وَتَخْوِيفٍ وَاسْتِعْفَاءٍ أَغْرَاضٌ أَيْضًا <sup>(٣)</sup>. فَإِنْ مَا يَمْيِيزُ هَذَا التَّنْوِيرَ الْأَوَّلَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِّاهُ عَرَضًا؟

## ٤٦- النص :

(وَقَدْ يَسْتَثِيرُ أَيْضًا فِي الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ) <sup>(٤)</sup>.

## التعليق :

الصَّوَابُ: .. فِي الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ، (بِالصَّادِ). لِقَوْلِهِ قَبْلَ هَذَا: (.. فَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا إِمَّا اقْتِصَاصًا وَإِمَّا مَشَاجِرَةً وَإِمَّا فَصْلًا فِي مَشَاجِرَةٍ) <sup>(٥)</sup>.

(١) المنهج: ٣٤٠.

(٢) المنهج: ٣٤٠.

(٣) نـ. المنهج: ٣٤١. معرفـ. بـ.

(٤) المنهج: ٣٤٠.

(٥) المنهج: ٣٣٩.

٤٧- النص :

(وقصيدة عدي بن زيد يرثي ولده علقة :  
أعْرَفْتُ أَمْسِي مِنْ لَمِيسَ طَلَّلْ) <sup>(١)</sup>.

التعليق :

رواية هذا الشطر في الأغاني هي :  
تَعْرَفُ أَمْسِي مِنْ لَمِيسَ الطَّلَّلْ <sup>(٢)</sup>.

وقد أشار إلى ذلك المحقق نفسه في الهاشم . وهي رواية صحيحة الوزن ، بينما لا يصلح وزن هذا الشطر من السريع كما ورد في منهاج إلا بتسكين العين ، ولا أعتقد مثل حازم يجزئ هذه الرواية ويفضلها على غيرها .

٤٨- النص :

(وليس يستعمل الكلام بالنظر إلى من قُصِّدَ بالقول أولى من اتفق له بالعرض سكون نفس  
إلى ما لا تسكن التفوس إليه خاصة بل بالنظر إليه وإلى غيره من يُقدَّرُ مرور ذلك الكلام على  
سمعيه عامة) <sup>(٣)</sup>.

التعليق :

الصواب : إلى من قصد بالقول أولاً . والمقصود بالقول أولاً قد يتفق له ما ذكر ، أي سكون النفس إلى ما لا تسكن إليه التفوس من توالى ذكر المعانى الموحشة ، لذلك لا يستعمل الكلام بالنظر إليه فقط ، بل بالنظر إليه وعلى غيره من لا يقصد بالقول أولاً أيضاً .

٤٩- النص :

(فإن النظام اللطيف المأخذ ، الرقيق الحواشي ، المستعمل فيه الألفاظ العرفية في طريق الغزل ، تخيل رقة نفس القائل) <sup>(٤)</sup>.

التعليق :

الصواب : يخيل رقة نفس القائل ، بالباء . لأن المقصود هو النظام .

٥٠- النص :

(أَسَفِي عَلَى أَسَفِي الَّذِي دَهَتِنِي      عَنْ عِلْمِه فِيهِ عَلَيَّ خَفَاء) <sup>(٥)</sup>.

التعليق :

الصواب : فيه عَلَيَّ خَفَاء ، بالباء . والخطأ في إثباته (فيه) واضح معنى وعروضاً . إذ يقصد

(١) منهاج : ٣٥٢.

(٢) ن. الأغاني : ١٥٣/٢.

(٣) منهاج : ٣٦٠-٣٥٩.

(٤) منهاج : ٣٦٤.

(٥) منهاج : ٣٦٨.

المتنبي أنه حزن لذهاب عقله لما لقى في هوئ محبوبته من الشدة حتى لقد خفي عليه حزنه الذي إنما يدرك بالعقل<sup>(١)</sup>.

#### ٥٥- النص :

(واعتبر ذلك بقول أبي سعيد المخزومي . . .)<sup>(٢)</sup>.

#### التعليق :

الصحيح أنه أبو سعد لا أبو سعيد، ولا يتعدّ أن يكون الخطأ من حازم نفسه. ن. سمعط اللالي ٥٧٨/١. والموضع: ٤٢٧. وأنصار أبي تمام: ٤٥ و٢٦٨. والمحitar من شعر بشار: ٨٠. وطبقات ابن المعز: ٢٩٤. والأغاني في أماكن متفرقة من ترجمة دعبل: ١٧٥-١٦٥/٢٠. وشرح الحماسة للشمرى: ٣١٠/١. ون. تصحيح المرصفي لهذا الخطأ على هامش زهر الآداب: ٣٨٥/٢. وهو من الأخطاء التي نبه عليها المرزباني في (معجم الشعراء).

#### ٥٦- النص :

(كم أذنبت إلى الخيل بكري في جوانبها)<sup>(٣)</sup>.

#### التعليق :

الصواب: كم أذنبت إلى الخيل بكري في جوانبها.

#### ٥٧- النص :

(وقد جارانا الكلام في هذا الباب الفقيه العلامة أبو الحسن سهل بن مالك، وكان إماماً في هذه الصناعة، وهناك الكاتب الأربع أبو العطوف ابن عمير ونسيج وحده في البلاغة. فقال أبو الحسن . . فقال لي أبو المطرف . .)<sup>(٤)</sup>.

#### التعليق :

الخطاب لأبي الحسن بن سهل بن مالك فوجب إسقاط (لي) من النص، وكذلك فعل د. محمد ابن شريفة عند استشهاده به في مقدمة التبيهات<sup>(٥)</sup>. وكأنني بالناسف توهم أن أبي الحسن هنا في قوله: فقال أبو الحسن . . هو أبو الحسن حازم القرطاجي فأضاف (لي) من عنده، والله أعلم.

#### ثانياً - الهوامش:

١- قال حازم: (والمعنى الشعرية منها ما يكون مقصوداً في نفسه بحسب غرض الشعر ومُعْتمداً بإراده ومنها ما ليس بمعتمد بإراده ولكن يورد على أن يحاكي به ما اعتمد من ذلك أو

(١) ن. ديوان المتنبي: ١٤٢/١.

(٢) المنهاج: ٣٧٢.

(٣) المنهاج: ٣٧٢.

(٤) المنهاج: ٣٧٣-٣٧٢.

(٥) ن. التبيهات: ١٢.

يحال به عليه أو غير ذلك. ولنسم المعناني التي تكون من متن الكلام وتفس غرض الشعر المعناني الأول، ولنسم المعناني التي ليست من متن الكلام وتفس الغرض ولكنها أمثلة لتلك أو استدلالات عليها أو غير ذلك لا موجب لإيرادها في الكلام غير محاكاة المعناني الأول بها أو ملاحظة وجه يجمع بينهما على بعض الهيئات التي تتلاقى عليها المعناني ويصار من بعضها إلى بعض: المعناني الثاني. فتكون معانى الشعر منقسمة إلى أوائل وثان(١).

وقال المحقق في الهاشم: «انظر محمد الطاهر ابن عاشور: ٥٦».

التعليق:

يتحدث حازم عن معانى الشعر، لا عن معانى الألفاظ، التي يتحدث عنها عبد القاهر، فعبد القاهر يتحدث عن المعنى (المعنى الأول)، ومعنى المعنى (المعنى الثاني) فقولنا: هو أسد، له (معنى أول) هو مدلول هذا الكلام، و(معنى ثان) هو كونه شجاعاً(٢).

بينما يتحدث حازم عن معان أول هي التي لها علاقة مباشرة بالغرض الشعري، وثوان لا علاقة لها مباشرة بالغرض، وإنما تذكر بوساطة المعناني الأول لعلاقة تجمع بينهما كالاستدلال أو التشبيه أو الإحالة وما شابه ذلك اقتضت ذكر هذه المعناني الثاني وجعلت لها مكاناً ضمن متن النص(٣). (فالأول) هي التي يكون مقصد الكلام وأسلوب الشعر يقتضيان ذكرها وبنية الكلام عليها. والثانية هي التي لا يقتضي مقصد الكلام وأسلوب الشعر بنية الكلام عليها(٤).

لذلك فإن إشارة المحقق في نهاية هذه الإضافة بالرجوع إلى كتاب شرح المقدمة الأدبية لمحمد الطاهر ابن عاشور فيه تغليظ للقاريء، إذ أن ما يذكره ابن عاشور في كتابه، هو تعريف عبد القاهر للمعناني الأول والمعناني الثاني، ينفله عنه بالنص؛ وهو مختلف عن تعريف حازم لهما كما ذكرت.

٢- قال حازم: (وقد قال أبو علي ابن سينا: (الأقاويل الشعرية مؤتلفة من المقدمات المخيالية من حيث يعتبر تخيلها، كانت صادقة أو كاذبة. وبالجملة تؤلف من المقدمات من حيث لها هيئة وتأليف تقبلها النفس بما فيها من المحاكاة، بل ومن الصدق؛ فلا مانع من ذلك)(٥).

وقال المحقق في الهاشم: هذا النص غير موجود في نشرة بدوى.

التعليق:

هو موجود في (الإشارات والتنبيهات) لابن سينا(٦).

(١) منهاج: ٢٣.

(٢) ن. الجرجاني. دلائل الإعجاز: ٢٦٤-٢٦٣. والتهانوي. كشف اصطلاحات الفنون: ٣/١٠٨٥.

(٣) المعناني الثاني هي معانٍ تابعة بعبارة حازم. منهاج: ٢٤.

(٤) منهاج: ٢٤.

(٥) منهاج: ٨٣.

(٦) قال ابن سينا: (.. والشعرية.. مؤلفة من المقدمات المخيالية، من حيث يعتبر تخيلها.. كانت صادقة أو =

٣- قال حازم: (ثم قال ابن سينا: (ولا يلتفت إلى ما يقال من أن البرهانية واجبة والجدلية ممكنة أكثرية والخطابية ممكنة متساوية لا ميل فيها ولا ندرة. والشعرية كاذبة ممتنعة. فليس الاعتبار بذلك، ولا أشار إليه صاحب المنطق)<sup>(١)</sup>).

وقال المحقق في الهاشم: هذا النص غير موجود في نشرة بدوي.

التعليق:

هو في (الإشارات والتبيهات) لابن سينا<sup>(٢)</sup>.

٤- قال حازم: (وقال أبو علي أيضاً في موضع آخر: «وليس يجب في جميع المخيلات أن تكون كاذبة، كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قوله أن تكون لا محالة كاذبة. وبالجملة التخييل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه: إما لجودة هيئته أو قوة صدقه أو قوة شهرته أو حسن محاكاته)<sup>(٣)</sup>.

وقال المحقق في الهاشم: تقرأ هذه الجملة بهذا الوجه لا كما هي عليه عند بدوي:

. ١١٠

التعليق:

ليس في الصفحة المشار إليها شيء من ذلك، ولست أدرى إلى ماذا يشير في نشرة بدوي، فالنص المذكور إنما يوجد في (الإشارات والتبيهات)<sup>(٤)</sup> زكي

٥- قال حازم: (وقد قال أبو علي ابن سينا: «إنهم كانوا يتزلون الشاعر متزلاً النبي فيتقادون لحكمه ويصدقون بكماته)<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: (وكان القدماء.. على حال قد تبه علية أبو علي ابن سينا فقال: «كان الشاعر في القديم يتزل متزلاً النبي فيعتقد قوله، ويصدق حكمه، ويؤمن بكماته)<sup>(٦)</sup>.

كاذبة. وبالجملة تزلف.. من المقدمات من حيث لها هيأة وتأليف.. تستقبلها.. النفس بما.. فيها من المعاكاة، بل ومن الصدق. فلا مانع من ذلك وبروجه الوزن..  
ولا تلتفت إلى ما يقال من أن.. البرهانية واجبة. والجدلية ممكنة أكثرية. والخطابية ممكنة..  
متساوية لا ميل فيها ولا ندرة. والشعرية كاذبة ممتنعة. فليس الاعتبار بذلك، ولا أشار إليه صاحب  
المنطق). الإشارات والتبيهات: ٤٦٢-٤٦٣.

(١) المنهاج: ٨٤.

(٢) ابن سينا. الإشارات والتبيهات: ٤٦٢-٤٦٣. ن. الهاشم ما قبل السابق.

(٣) المنهاج: ٨٤.

(٤) ابن سينا. الإشارات والتبيهات: ٣٦٣.

(٥) المنهاج: ١٢٢.

(٦) المنهاج: ١٢٤.

التعليق :

علق المحقق على هذا النص بقوله<sup>(١)</sup>: لم نقف على هذه الجملة في نشرة بدوي. والنص في (الخطابة)<sup>(٢)</sup> لا في كتاب الشعر.

٦- قال المحقق في هامش صفحة: ١٤٦. معلقاً على بيت خالد بن صفوان:

**فَإِنْ صُورَةً رَأَيْتَ فَأَخْبِرْ فَرِئِيْمَا أَمْرَ مَذَاقَ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ**  
(أوردته قدامة بن جعفر والمرزباني ومثلا به لما عيب من معانٍ للشعر بسبب مخالفتها للعرف)<sup>(٣)</sup>.

التعليق :

بل قال قدامة<sup>(٤)</sup> ونقل عنه المرزباني<sup>(٥)</sup>: (ومن عيوب المعانٍ أيضاً أن ينسب الشيء إلى ما ليس منه، كما قال خالد بن صفوون...). أما (مخالفة العرف) فهو العيب المذكور قبل ذكر هذا العيب، فكان المحقق انتقل بصره من هناك إلى البيت مباشرة.

٧- قال حازم: (وقد فرق الناس بين ما يكون المدح أو الذم حقيقة، وما ليس بحقيقة من ذلك. وقسموا الفضائل التي يكون بها المدح الحقيقي إلى أربع خلال على ما أنا شارع في ذكره. فمن ذلك قول أبي الفرج قدامة، وقد سبقه القدماء إلى هذه القسمة...).<sup>(٦)</sup>

قال المحقق في الهامش: (المراد بالقدماء هنا الرواية وشرح الأشعار ونقادها، إذ ليس قبل كتاب قدامة كتب ذات مقاييس وقواعد). *الجعفريات قافية علم رشادى*

التعليق :

المراد بالقدماء هنا قدماء الفلاسفة فهم الذين تحدثوا عن الكمال الذي يحصل بالفضائل<sup>(٧)</sup>. أما رواية الشعر وشرحه فقد كانوا أبعد الناس عن الحديث في مثل هذا.

(١) منهاج: ١٢٢.

(٢) قال ابن سينا: (... ولمثل هذا ما كان الشاعر في القديم ينزل منزلة النبي، فيعتقد قوله، ويصدق حكمه، ويزمّن بكلماته). ابن سينا الخطابة: ٢٢١. وقد زعم مصطفى الجوزو أن هذا الكلام المنسب إلى ابن سينا غير موجود في كتبه المعروفة لدينا. (ن. نظريات الشعر عند العرب: ٢٠٨). وكان د. علي لغزيوي شك في هذه النسبة أيضاً في بحثه: (مناهج النقد الأدبي في الأندلس) إذ قال، بعد أن نقل كلام الجوزو: «ومهما يكن من أمر بشأن نسبة هذه المقوله إلى ابن سينا فإن المعنى اللغوي للفظة (شعر) عند العرب يحمل شيئاً من تلك الدلالة». (مناهج النقد الأدبي في الأندلس: ١٥٦).

(٣) منهاج: ١٤٦.

(٤) قدامة. نقد الشعر. لـ: ٢١٥.

(٥) ن. المرزباني. الموضع: ٢٩٥.

(٦) منهاج: ١٦٥.

(٧) ن. ابن تيمية. كتاب الرد على المنافقين: ٤٤٦-٤٤٧. وأرسطر. الخطابة: ٥١-٥٠.

٨- قال حازم: (لكني أوردُ في ما تعلق ببعض ذلك كلاماً كنت قيدهُ فيما تقدّمَ، فإن فيه زيادة إفادة إلى ما ذكرته)<sup>(١)</sup>.

وقال المحقق في الهاشم: الإشارة هنا إلى نفس ما تحتوى عليه المعرف ذاته لارتباط المعلم (با) إثر ذلك به.

التعليق:

هذه الإشارة. كما هو بين لكلام سوف يأتي لا إلى كلام مضى. لذلك لا يمكن القول إنها إشارة إلى نفس ما احتوى عليه المعرف. وأما قوله: كنت قيدهه فيما تقدم، فالظاهر، والله أعلم، أنه يريد، فيما تقدم من الزمان، وهو إشارة إلى كونه كان قد كتب المعلم الذي أورده بعد هذا المعرف، قبل كتابته لهذا المعرف نفسه. فكأنه وجد ما كتبه في هذا المعرف شديد الإجمال ووجد نفسه قد قيد ما أورده في المعلم الذي يليه في مرحلة سابقة من الزمان، فأتي به تاليأ له، تتميماً وتكميلاً وتفصيلاً. وهو قوله في أول المعلم: (وأنا شارع في تتميم ذلك وتكميله وإيراد القول فيه مفصلاً) <sup>(٢)</sup>. ودليل ذلك هذا التكرار الذي نجده في المعلم الموالى، إذ لو كان كتبه لاحقاً لتجنبه لستيقن وروده لحرصه على الإجمال واللمحة الدالة وبنائه لكتابه على ذلك. ولكنه كان مكتوباً على هذا الشكل أو قريباً منه من قبل، ومثال ذلك قوله في أول هذا المعلم: (وبيان المعاني يكون بتعريفها من الأوصاف التي تبعدها عن البيان. وتلك الأوصاف تنقسم: إلى ما يرجع إلى المعنى وإلى ما يرجع إلى اللفظ المعبر عنه. وتلك الأشياء الراجعة إلى المعنى أو إلى العبارة: إما أن تكون راجعة في كلها إلى مادة أو إلى وضع وترتيب أو إلى مقدار أو إلى ما يكون متضمناً لها أو ملزماً) <sup>(٣)</sup>.

فهذا الكلام يكاد يكون هو نفسه الوارد في الإضافة السابعة من المعرف الذي سبق هذا المعلم وهو قوله: (وجملة الأمر أن اشتثال المعاني وغموضها من جهة ما يرجع إليها أو إلى عباراتها يكون لأمور راجعة إلى مواد المعنى أو مواد العبارة أو إلى ما يكون عليه إجراؤهما من وضع وترتيب أو إلى مقدادير ما ترتب من ذلك أو إلى أشياء مضمونة فيهما أو أشياء خارجة عنهم)<sup>(٤)</sup>

٩- قال المحقق معلقاً على بيت أبي دهبل الذي ذكره حازم وهو:  
 صاحب حسي الإله أهلاً وداراً عند أصل القناة من جيرون  
 .. والبيت طالع قصيدة لأبي دهبل في شامية أراد أن يتزوجها<sup>(٥)</sup>.

(١) المنهج: ٦٧٦.

(٢) المنهج : ١٧٧

WVY :  $\pi^{\pm} \mu^{\mp}$  (r)

Wardwell (8)

(٨) (٩) الْمُنْتَهَى : ٢٤

التعليق:

الصحيح أنها في شامية كان قد تزوجها<sup>(١)</sup>.

#### ١٠- وذكر حازم قول القائل:

هذا قوله، وقد كتمت الولها  
صوناً لحديث من هو نفس لها  
يَا أَخْرَ مُحْبِّي وَيَا أَوْلَاهَا  
أَيَّامَ عَنَانِي فِيكَ مَا أَطْوَلَهَا  
فقال المحقق: «الشاهد من فرائد المنهاج»<sup>(٢)</sup>.

التعليق:

<sup>(٣)</sup> هذا الشاهد ليس من فرائد المنهاج، فقد ورد في المدهش لابن الجوزي.

١١- قال المحقق معلقاً على قول حازم: (وقد وقع ما فيه الألفُ مع ما ليس فيه على

: (۱۰) فتح

«ويسمى هذا سنادا، ومنه قول العجاج:

یا دار سلمی یا اسلامی ثم اسلامی.

شـفـولـه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَعَنِ الْيَمِينِ سَمْتَمْ<sup>(٥)</sup>.

التعليق:

ما ذكره المحقق لا شاهد فيه على ما ي يريد حازم، ولكن الشاهد على سنا<sup>٢</sup> التأسيس هو قوله من هذه القصيدة: فختدف هامة هذا العالم. <sup>٣</sup>

إذ أن كل القصيدة غير مؤسسة إلا هذا البيت وحده<sup>(٦)</sup>.

<sup>١٢</sup>- وقال المحقق معلقاً على قول حازم: (ومن المرائي قول الشاعر:

**أَيَا جَارَّاً مَنْ يجتمعُ يتَرَقِّي**  
**وَمَنْ يَسْكُنْ رهْنًا لِلحوادثِ يَغْلِقِ**  
**(البيت من فرائد المنهاج).**

(البيت من فرائد المنهاج).

## **التعليق:**

كيف يكون هذا البيت من فرائد المنهاج وقد جعله حازم ضمن أبيات قال عنها: إنها مما

(١) ن. الأصفهاني، الأغاني، ٧/١٢٧.

(٢) الصنفان:

(٣) ن. ابن الجوزي: المذهب: ٤٠٨

(٤) المنهاج: ٢٧٢

(٥) المنهج: ٢٧٢

(٦) ن. في ذلك: ابن الدهان. الفصول في القوافي. ٧٤. وابن رشيق. العمدة: ١/٣١٨. والمرزباني.

الموشح: ١٩ و ٣١

(٧) المنهج: ٣١٢

اختاره الناس قبله؟<sup>(١)</sup>. فهذا بيت معروف ذكره أكثر من واحد، منهم القالي في أماليه، والبكري في فصل المقال واللالي، والعسكري في الجمهرة. وهو لزميل بن أبيزير الفزاروي، قاتل سالم بن دارة. وقد يروى لطارق بن صفوان الضبي أو لعمارة بن صفوان<sup>(٢)</sup>.

١٣- قال حازم (فاما العيّث في العبارات والزيادة في حروف الكلم على ما سمع من العرب، كقول بعضهم:

شَرِبْتِ رِبْنَتُ بِمَا خَوَرَ عَلَى دُفُّ وَطَبَّ سُورِ  
فليس يقع مثل هذا لمن يقصد أن يكون كلامه عربياً...)<sup>(٣)</sup>.

التعليق:

لم يذكر المحقق صاحب هذا البيت، والظاهر أنه لم يتوصل إلى معرفته، لأنه حريص على تخریج الآيات. وهو للأحنف العکبری وقد ذكره الشعابی في (البیتمة)<sup>(٤)</sup>.

١٤- قال حازم: (فقد عاب بعض المتكلمين في هذه الصناعة قول أبي نصر بن نباتة: وقال لنا الزمان: ظلمتكم وهم فقلنا للزمان: دع الفضول لأن هذا ليس من نعط ما بني عليه كلامه من الجد.. ولو ورد مثل هذا في شعر ابن حجاج وأضرابه من أهل الهرزل والمجنون لكان مرضياً مختاراً بالنسبة إلى طريقة)<sup>(٥)</sup>.  
وقال المحقق في الهاشم معلقاً على قول حازم: فقد عاب بعض المتكلمين...: (يريد النقاد والأدباء).

مَرْكَزُ تَحْقِيقَاتِ كَامِلَةِ عِلْمِ الْحُرُوفِ الْأَدْبَرِيِّ

التعليق:

الحقيقة إنما يزيد حازم ابن سنان لا غيره، فهو صاحب هذا الشاهد، وعنده نقله حازم، ونقل عنه تعليقه عليه أيضاً. قال ابن سنان: (... ألا ترى أن قول ابن نباتة:

وقال لنا الزمان: ظلمتكم وهم فقلنا للزمان: دع الفضول لأن ليس بمختار على طريقة في الجد وفنه، ولو ورد في شعر أبي عبد الله ابن الحجاج كان مرضياً مختاراً)<sup>(٦)</sup>.

١٥- وقال المحقق معلقاً على قول حازم: «قال القائل: وما الشعر إلا خطبة من مؤلف يجيء بحق أو يجيء بباطل»

(١) ن. المنهاج: ٣١٢.

(٢) ن. سمعط اللالي للمعمني: ٦٨٨/٢. وجمهرة الأمثال للعسكري: ٢٢٠/٢. وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبد البكري: ٢٦.

(٣) المنهاج: ٣٣٢.

(٤) ن. الشعابي. البیتمة: ١٣٩/٣.

(٥) ن. المنهاج: ٣٢٢.

(٦) ابن سنان. سر الفصاحة: ١٦٩.

(البيت من فرائد منهاج) <sup>(١)</sup>.

التعليق:

هذا بيت معروف للأحوص. وكيف يكون من فرائد منهاج بيت أورده ابن قتيبة في الشعر والشعراء، والأصفهاني في الأغاني؟ <sup>(٢)</sup>.

١٦- وقال المحقق معلقاً على شاهد أورده حازم، وهو قول الشاعر:  
ألا يا لقومي للرقاد المسهد

«لم نقف على بقية البيت، وهو من فرائد منهاج» <sup>(٣)</sup>.

التعليق:

هذا بيت لإسماعيل بن يسار ذكره الأصفهاني في الأغاني وبقائه: وللماء ممنوعاً من العائم الصدري <sup>(٤)</sup>.

١٧- وقال المحقق معلقاً على قول الشاعر الذي أورده حازم، وهو:  
تبَدَّلَ بِالأنسِ صَوْتَ الصَّدَى وَسَخَّنَ الْحَمَامَةَ تَدْعُونَ هَدِيلًا  
«البيت من فرائد منهاج» <sup>(٥)</sup>.

التعليق:

هذا البيت لكثير عزة، وقد ورد في الأغاني برواية:  
تبَدَّلَ بِالحَرَّيِ صَوْتَ الصَّدَى وَسَخَّنَ الْحَمَامَةَ تَدْعُونَ هَدِيلًا <sup>(٦)</sup>

١٨- وقال المحقق معلقاً على قول حازم <sup>كتاب تقويم علوم زردي</sup> «واعتبر ذلك بقول أبي سعد المخزومي:

ذَبَّي إِلَى الْخَيْلِ كَرِي فِي جَوَانِبِهَا إِذَا مَثَّى الْبَيْتُ فِي مَا مَثَّى مُحْتَلٌ  
[البيت من فرائد منهاج] <sup>(٧)</sup>.

(١) منهاج: ٣٦١.

(٢) ن. ابن قتيبة. الشعر والشعراء: ٥٠٦/١. والأصفهاني. الأغاني: ٢٥٩/٩. والزجالي. روى الأوامر مرمي السوام في نكت الخواص والعوام (مخطوط): (١.٧١).

(٣) منهاج: ٣٦٩. هـ: ٣.

(٤) ن. الأصفهاني. الأغاني: ٤٠٦/٤. و٤٢١/٤.

(٥) منهاج: ٣٧٠. هـ: ١.

(٦) ن. الأصفهاني. الأغاني: ٣٧٣/٨. والهديل صوت الحمام أو خاص بمحشتها. أو هو فرض على عهد نوح مات عطناً وضيعة، أو صاده جارح من الصيد، فما من حمام إلا وهي تبكي عليه. ن. ابن قتيبة. أدب الكاتب: ١٦٢-١٦٠. والفيروز أبادي. القاموس: ٦٩/٤. والبغدادي. حاشية على شرح بانت سعاد: ٣١/٢.

(٧) منهاج: ٣٧٢.

## التعليق:

كيف يكون من فرائد المنهاج بيت ورد ضمن حماسة أبي تمام بشرح الأعلم الشنيري (٤٧٦-٤١٠هـ)؟ وهو من حماسية أولها:

مَنْ لِي بِرَدَ الصَّبَا وَاللَّهُو وَالغَزِيلِ هَيَّاهاتٌ مَا فَاتَ مِنْ أَيَّامِهَا الْأُولَى<sup>(١)</sup>

## ثالثاً - معجم المصطلحات والألفاظ الغريبة:

العن المحقق بآخر الكتاب معجماً وضعه للمصطلحات والألفاظ الغريبة، وهو على أهميته يتخلله قصورٌ من جهاتٍ عدّة، يمكن رجعها إلى خمسة أمورٍ هي:

أولاً - الاقتصار في تعريف المصطلح على تكرار تعريف حازم له:

وهو أمر لا يحتاج معه القاريء إلى ذكر مثل هذا التعريف في المعجم لوروده في متن الكتاب، وإنما يحتاج إلى كشف أعمق عن معنى ذلك المصطلح بزيادة شرح وبيان، ومثال ذلك قول المحقق في تعريف الدخيل: (.. المتصورات أو المعاني الأصلية. المتصورات أو المعاني الداخلية ما لم يوجد لها فرح أو شجو في خطرة النفوس ومعتقداتها العادبة. فلا يتألف منها كلام عال في البلاغة)<sup>(٢)</sup>. فهذا إنما هو تكرار وإعادة لما قاله حازم في تعريفه. إذ قال: (فالتصورات التي في فطرة النفوس ومعتقداتها العادبة أن تجد لها فرحاً أو ترحاً أو شجواً هي التي ينبغي أن نسميها التصورات الأصلية. وما لم يوجد ذلك لها في النفوس ولا معتقداتها العادبة فهي التصورات الداخلية)<sup>(٣)</sup>.

ثانياً - النقل من بعض المعاجم المصطلحية دون النظر إلى خصوصية المصطلح المستعمل عند حازم:

ومثال ذلك نقله عن (التعريفات) للجرجاني تعريفه للنظم بقوله بأنه (الألفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل)<sup>(٤)</sup>. فهذا تعريف لا يشرح بالضرورة معنى مصطلح (النظم) في (المنهج) بقدر ما يشرح معنى مصطلح (النظم) بصفة عامة.

ثالثاً - عدم التمييز بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي:

ومثال ذلك تعريفه لمصطلح الشجو بأنه يعني الهم والحزن<sup>(٥)</sup>، وهذا تعريف معجمي صحيح، ولكنه بالنظر إلى استعمال حازم لهذه الكلمة غير صحيح، أي أنه تعريف (مصطلحي) غير صحيح، لأن حازماً يقسم طرق الشعر من حيث التأثير إلى ثلاث جهات: جهة الفرح، وجهة التفجع والحزن، وجهة ثالثة هي الشاجية، وهي التي تجمع بين الفرح والحزن، ولذلة

(١) ن. شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنيري: ٣١٣-٣١٠/١.

(٢) ابن الخروجة. م.م. المنهاج: ٤٠٢.

(٣) المنهاج: ٢٢.

(٤) المنهاج: ٤١٧. والجرجاني. التعريفات: ٢٤٢.

(٥) ن. المنهاج: ٤٠٧ و ٢٢.

والالم<sup>(١)</sup>. فتعريف الشجو بما عرفه به ابن الخوجة فيه تكرار ذكر للطريقة الثانية، وإغفال لما يقصده حازم بالشجو.

ومن ذلك أيضاً تعريفه لمصطلح الأسلوب بأنه يعني الطريق والمنهج<sup>(٢)</sup>. وهو تعريف عام لا يساعد على فهم ما يقصده حازم بالأسلوب، ولو نقل تعريف حازم له لكان أخذى، فقد عرف حازم الأسلوب بقوله: (فالأسلوب هيأة تحصل عن التأليفات المعنوية، والنظم هيأة تحصل عن التأليفات اللغظية)<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً - شرح الألفاظ شرعاً عاماً غير خاص:

ومن ذلك شرحه لكلمة الطراء بكونها تعنى اللين<sup>(٤)</sup> وذلك في قول حازم الذي نقله عن ابن سينا: (وللمحاكاة شيء من التعجب ليس للصدق لأن الصدق المشهور كالمفروغ منه، ولا طراء له. والصدق المجهول غير ملتفت إليه)<sup>(٥)</sup>.

و واضح أن اللين قد يلحق المحاكاة كما قد يلحق الصدق بنوعيه. فيكون قصده هنا أن الصدق المشهور لا جدأ له ولا غرابة، وذلك لشهرته. من طرى إذا تجدأ أو من الطري بمعنى الغريب<sup>(٦)</sup>. والأمر أوضح في قول حازم: (.. وأيضاً فإن محاكاة الشيء بغيره أطرف من محاكاته بصفات نفسه. وهي أكثر جدة وطراة منها..)<sup>(٧)</sup>.

#### خامساً - تقديم تعريفات غير دقيقة لمصطلحات حازمية:

فمن ذلك تعريف المحقق لمصطلح (الركن) في (معجم المصطلحات والألفاظ الغربية) بقوله: (.. من البيت زاويته. ومن الوزن الشعري السواكن مطردة كانت أو غير مطردة)<sup>(٨)</sup>.

وهذا تعريف غير دقيق إذ لا يعتبر حازم الساكن غير المطرد ركتنا إلا إذا جاء بعد حركتين فأكثر. وهذا أمر إن لم يكن قاله فقد دلت عليه أمثلته. وذلك كما لم يعتبر الحركة بين ساكين قطراً<sup>(٩)</sup>. ولهذا الأمر جعل الكلامل قائماً بعد القطع (حذف ساكن الوند المجموع وإسكان ما قبله: فعلاتن) على أحد عشر ركتنا وقبله على اثنى عشر ركتنا، لأنه لم يعد الساكن الأخير الذي جاء بعد حركة واحدة ركتنا. وكذلك الأمر في الوافر إذ جعله قائماً على عشرة أركان، لأنه لا يعد الساكن الأخير في (فعولن) ركتنا لوروده بعد حركة واحدة. بل وكذلك الأمر في سائر البحور التي

(١) ن. منهاج: ٢٢-٢١.

(٢) ن. منهاج: ٤٠٦.

(٣) منهاج: ٣٦٤.

(٤) منهاج: ٤١٠.

(٥) منهاج: ٨٦.

(٦) ن. ل. مادة. طرا: ٦/١٥.

(٧) منهاج: ١٢٩.

(٨) منهاج: ٤٠٤.

(٩) ن. منهاج: ٢٥٦-٢٥٤.

ذكر عدد أركانها<sup>(١)</sup>. وإذا كان الأمر كذلك فإنه ليس صحيحاً أن حازماً يقصد بالأركان السواكن على إطلاقها كما يفهم من كلام المحقق.

ومن ذلك أيضاً تعريفه لمصطلح الغرض بقوله في معجم المصطلحات والألفاظ الغربية: (غرض. متداول = قصد. ما يهدف إليه الشاعر من القول)<sup>(٢)</sup>. وهذه عبارة لا تعرف كثيراً في فهم ما يريد حازم الذي يفرق بين الغرض والمقصد وذلك في مثل قوله: (معرف دال على طرق المعرفة بكيفيات مأخذ الشعراء في نظم الكلام وإنشاء مبانيه وما يقدمونه بين يدي ذلك من تصور أغراض القصائد والمقاصد اللائقة بتلك الأغراض وتصور المعاني المرتبطة إلى تلك المقاصد والمتمنية إليها...).<sup>(٣)</sup> إذ عبارة المحقق عامة، وتحوي مع ذلك أن الغرض والمقصد شيء واحد. والذي يبدو، والله أعلم، أن الغرض أعم من المقصود، والمثال الذي نقدمه على ذلك مما يمكن أن يكون كالتفسير لعبارة حازم التي أوردنها، هو قول الأخطل:

لأَزْهَرُ لَا عَسَارِيُ الْخَوَانُ وَلَا جَدْبُ  
فَالْغَرْضُ هُنَا هُوَ: الْمَدْحُ. وَالْمَقْصِدُ هُوَ: مَدْحُ الْخَلِيفَةِ. وَالْمَعْنَى غَيْرُ الْمُنْتَسَبِ إِلَيْهِ هَذَا  
الْمَقْصِدُ هُوَ مَدْحُهُ الْخَلِيفَةُ بِمَا لَا يَمْدُحُ بِهِ الْمُلُوكُ وَيَمْدُحُ بِهِ غَيْرُهُمْ<sup>(٤)</sup>. فَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ يَنْتَسِبُ  
إِلَى الْغَرْضِ الَّذِي هُوَ الْمَدْحُ وَلَكِنَّهُ لَا يَنْتَسِبُ إِلَى الْمَقْصِدِ الَّذِي هُوَ مَدْحُ الْخَلِيفَةِ. لَذَلِكَ نَظَرُ إِلَى  
الْمَعْنَى فِي اِنْسَابِهِ إِلَى الْمَقْصِدِ لَا إِلَى الْأَغْرَاضِ، وَنَظَرُ إِلَى الْمَقْصِدِ فِي اِنْسَابِهِ إِلَى  
الْأَغْرَاضِ. وَمَثَلُ عَدْمِ تَصْوِيرِ الْمَقْصِدِ لِلْغَرْضِ قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

فَدَكَنْتَ أَحْسَبَهُ قِينَاً وَأَنْجَيْتُهُ  
(أراد أن يمدحه فهجاه)<sup>(٥)</sup>.

#### رابعاً. الفوائد:

- ١- قال السبكي: (وقال حازم في منهاج البلغاء: الفصاحة أحصن من البلاغة)<sup>(٦)</sup>.
- ٢- قال السبكي عند حديثه عن شروط فصاحة المفرد: (... منها أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها. والمتوسطة ثلاثة أحرف. فإن كانت الكلمة على حرف واحد مثل: ق، فعل أمر، في الوصل قبحت وإن كانت على حرفين لم تقبع إلا بأن يليها مثلها. ذكره حازم)<sup>(٧)</sup>.

(١) ن. المنهاج: ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) المنهاج: ٤١٢.

(٣) المنهاج: ٢٠٢.

(٤) ن. المرزبانى. الموسوع: ١٩٢. والعسكري. الصناعتين: ٩٠. وابن رشيق. العمدة: ٢/٧٧٤. وابن سنان. سر الفصاحة: ٢٦٠.

(٥) المرزبانى. الموسوع: ٣٨٠. وابن سنان. سر الفصاحة: ٢٥٩.

(٦) السبكي. عروس الأفراح (شرح التلخيص): ٧٥/١.

(٧) المصدر نفسه: ٩١/١.

٣- قال السبكي: (وقد ذكر حازم كراهة لفظ (الجرشى)<sup>(١)</sup> وعلمه بتابع الكسرات وتماثل الحروف وكونها حوشية)<sup>(٢)</sup>.

٤- قال السبكي: (ونقل حازم عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء. ويرد بأن هذه المواضع وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال. وذكر من المستحسن قول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَّسِيْ أَمْذَخَهُ أَمْذَخَهُ وَالسُورِيْ  
قَالَ: فِإِنَّه لَا سَبِيلٌ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِالتَّكْرَارِ. وَقَالَ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يُمْكِنُ  
الْتَّعْبِيرُ عَنْهُ إِلَّا بِالتَّكْرَارِ فَهُوَ حَسْنٌ. قَالَ: فَهَذَا بَيْتٌ تَكَرَّرَ فِيهِ حُرُوفُ الْحَلْقِ وَتَكَرَّرَتْ فِيهِ الْفَاظُ  
وَهُوَ يَحْسَنُ. قَلَّتْ: وَمَنْ يُعْلَمُ أَنَّ مَا لَعِلَّهُ يُتَخَيَّلُ فِيهِ مِنَ الْثُقْلِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّكْرَارِ لَا لِاجْتِمَاعِ الْحَاءِ  
وَالْهَاءِ كَمَا سَبَقَ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: تَكَرَّرَتْ فِيهِ حُرُوفُ الْحَلْقِ وَلَمْ يَقُلْ تَعْدِدَتْ. قَالَ: وَمِمَّا لَا  
يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ إِلَّا بِالتَّكْرَارِ فَخَسْنَ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، قَوْلُ الْمُتَبَّنِيِّ:  
وَحْمَدَانَ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارَثَ وَحَسَارَثَ لَقْمَانَ وَلَقْمَانَ رَاشِدَ  
فَلَعِلَّ مَدْوِحَهُ كَانَ لَهُ قَصْدٌ فِي ذِكْرِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ)<sup>(٣)</sup>.

٥- قال السبكي: (قال حازم نقلًا عن أفلاطون: الفصاحة لا تكون إلا لموجود، والبلاغة تكون لموجود ومفرد)<sup>(٤)</sup>.

٦- قال السبكي: (وأما الكاف وكأن فالمتبارد إلى الذهن أن (كان) أبلغ وكذلك صرخ به الإمام فخر الدين في «نهاية الإيجاز» وكذلك حازم في «منهاج البلغاء». وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره. ولذلك قالت بلقيس: كانه هو)<sup>(٥)</sup>.

٧- قال السبكي: (وشرط قدامة في الطلاق اتحاد اللفظ أي اشتراك المعنيين المتقابلين في لفظ واحد. قال: وأما ذكر الشيء وضده من غير اتحاد اللفظ فيسمى: التكافؤ. كذا نقله عنه جماعة منهم حازم<sup>(٦)</sup> وابن الأثير وعبد الطيف<sup>(٧)</sup>

(١) أي في قول المتبنّي:

مبـارك الاسمـ أغـرـ اللـقـابـ كـرـيمـ الـجـرـشـىـ شـرـيفـ النـسبـ  
الـجـرـشـىـ أيـ النـفـسـ. وـنـ. ابنـ سنـانـ. سـرـ الفـصـاحـةـ: ٦٦ـ وـدـيـوـانـ الـمـتـبـنـيـ: ٢٢٧ـ ١ـ.

(٢) السبكيـ. عـرـوـسـ الـأـفـرـاجـ: ٩١ـ ١ـ.

(٣) المـصـدـرـ نـفـسـ: ١١٧ـ ١ـ.

(٤) المـصـدـرـ نـفـسـ: ١٣٥ـ ١ـ.

(٥) المـصـدـرـ نـفـسـ: ٣٩٤ـ ٣ـ. وـالـزـرـكـشـيـ. الـبـرـهـانـ: ٤٠٨ـ ٢ـ. وـالـسـيـوطـيـ. مـعـرـكـ الـأـقـرـانـ: ٢٤٦ـ ٢ـ. وـقـدـ أـثـبـتـ  
الـمـحـقـقـ هـذـاـ النـصـ (الـمـنـاهـجـ: ٣٩٠ـ) وـلـكـنـهـ غـفـلـ عـنـ وـرـودـهـ فـيـ (عـرـوـسـ الـأـفـرـاجـ) فـأـوـرـدـهـ نـقـلـاـ عـنـ الـزـرـكـشـيـ.

(٦) نـ. الـمـنـاهـجـ: ٤٨ـ.

(٧) يـقـصـدـ الـبـغـدـادـيـ.

وغيرهم<sup>(١)</sup>.

٨- قال السبكي: (ذكر غير المصنف أنواعاً من التجنيس منها التجنيس المعتل، وهو ما تقابل في لفظه حرفاً مَدْ ولبين متغيران أصليان أو زائدان، مثل: نار ونور، وشمال وشمول. ومنها التجنيس المقصور، نحو: سنا وسناء، ومثل: جنا وجناح. ومنها تجنيد التنوين، إما مقصور نحو: شجي وشجن، أو منقوص نحو: مطاعن ومطاع في قافية نونية. ذكر ذلك كله حازم. ومنها تجنيد الإشارة وسماه حازم تجنيد الرسالة، وهو أن يُكتَن عن إحدى الكلمتين كقوله:

إِنِّي أَحِبُكَ جَبَّالٍ وَتَضَمَّنَهُ سَلْمَى سَمِيكَ زَلَ الشَّاهِقَ الرَّاسِي<sup>(٢)</sup>  
أَرَادَ بِسَمِيَّهَا سَلْمَى أَحَدَ جَبَّالِي طَبِيعَةٍ... قال حازم: ومنها تجنيد الإضافة مثل: بدر تمام وليل تمام، كقول البحيري:

أَيْسَاقَمْرَ التَّمَامِ أَعْنَتْ ظَلَمَّاً عَلَيْ تَطَافُولَ الْبَلِيلِ التَّمَامِ<sup>(٣)</sup>  
٩- قال السبكي: (الصنف الواحد من التجنيس في الصفة الواحدة لا ينبغي أن يقع بين أكثر من لفظين وأن لا يعززاً بثالث إلا حيث يكون المعنى يقتضي اقتران أشياء يصدق عليها لفظ متفق باشتراك وتواتر، فيكون في اقتران تلك الأشياء على وجوده من التعلق تحسين للمعنى، فيعبر عن تلك الأشياء على جهة تجنيد أو تصدير أو ترديد ونحوه، فاما ما فوق ذلك فمكرروه عندهم: نقله حازم. قال: وأما مقدار ما يستعمل في القصيدة من أصناف التجنيس فيجب أن لا يعني بكثرة كل العناية فإن ذلك شاغل عن النظر في المعاني<sup>لدى</sup> قال: وأحق التجنيس أن يحمل تكراره المشتق والملحق به، وأحقهما بالإقلال المركب والمصحف)<sup>(٤)</sup>.

### بيان الرموز

ل: لسان العرب.

ك: كمال مصطفى.

خ: محمد عبد المنعم خفاجي.

ن: انظر.

ت: توفي.

ط: طبعة.

ق. ب: قبل الميلاد.

(١) السبكي. عروس الأفراح: ٤/٢٨٧.

(٢) البيت لدعيل. ن. ابن رشيق. العمدة: ١/٥٦٥. والسلجماسي. المتنزع البديع: ٤٩٦-٤٩٧. وسماه تجنيد الكناية.

(٣) ن. ابن رشيق. العمدة: ١/٥٦٢. والجرجاني. الوساطة: ٤٤، وسماه التجنيس المضاف.

(٤) السبكي. عروس الأفراح: ٤/٤٣٢-٤٣٣.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٤٣٣.

### لائحة المصادر والمراجع

- الأدمي (أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى). ت: ٣٧٠ هـ.  
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: تحقيق: السيد أحمد صقر. ج: ١ و ٢. دار المعرفة. ط: ٤. دراسة وتحقيق: د. عبد الله حمد محارب. ج: ٣. ق: ١ و ٢. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: ١. ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠ م.
- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين). ت: ٦٣٧ هـ.  
- أ. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: تحقيق: د. النبوى عبد الواحد شعلان. الزهراء للإعلام العربى - القاهرة.  
- ب - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: قدمه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي و د. بدوى طبانه. دار نهضة مصر - القاهرة.
- أرسطوطاليس. ت: ٣٢٢ ق. م.  
- فن الخطابة: ترجمة عن اليونانية وعلق عليه وقدم له: د. عبد الرحمن بدوى. دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد. ط: ٢. ١٩٨٦ م.
- إسحاق بن حنين. ت: ٢٩٩ هـ.  
- كتاب المقولات. (كتاب أرسطوطالس المسمى «قاطيفوريا» أي «المقولات»): طبع ضمن كتاب «منطق أرسطو». ج: ١. حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بدوى. وكالة المطبوعات. الكويت.  
دار القلم. بيروت. ط: ١. ١٩٨٠ م.
- ابن أبي الإصبع (أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المصري). ت: ٦٥٤ هـ.  
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنشر وبيان إعجاز القرآن: تحقيق: د. حفني محمد شرف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة.
- الأصبهاني (أبو الفرج علي بن الحسين). ت: ٣٥٦ هـ.  
- كتاب الأغاني: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب).
- بدوى (عبد الرحمن).  
- حازم القرطاجنى ونظريات أرسطو في البلاغة والشعر: ضمن كتاب: إلى طه حسين في عبد ميلاده السبعين. طبعة: ١٩٧١ م.
- البديعى (الشيخ يوسف البديعى الدمشقى). ت: ١٠٧٣ هـ.  
- الصبغ المنبي عن حیثیة المتنبی: تحقيق: مصطفى السقا. محمد شتا. عبده زيادة عبده. دار المعارف. ط: ٢.
- البرقوقي (عبد الرحمن). ت: ١٩٤٤ م.  
- شرح ديوان المتنبى: دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٨٠ م.
- ابن سام (أبو الحسن علي بن سام الشترى). ت: ٥٤٢ هـ.  
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: تحقيق: د. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.  
١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر). ت: ١٠٨١ هـ.  
- أ. حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام: تحقيق: نظيف مجرم خواجه. دار النشر فرانز شتايزر: ١. شتوتغارت/ دار صادر. بيروت. ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م. ج: ٢. فيسبادن/ دار صادر. بيروت. ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م. ط: ١.

## الخاتمة العددان ١١ و ١٢ / صيف - خريف ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

- بـ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية: دار صادر. بيروت. ط: ١: هـ.
- البكري (أبو عبيد). ت: ٤٨٧ هـ.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: ٢. ١٩٨٣ م.
- التبريزي (الخطيب التبريري). ت: ٥٠٢ هـ.
- الوافي في المروض والقوافي: تحقيق: عمر يحيى وفخر الدين قباوة. دار الفكر. ط: ٣. ١٩٧٩ م/ ١٣٩٩ هـ.
- أبو تمام. (حبيب بن أوس الطائي). ت: ٢٣١ هـ.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريري: تحقيق: محمد عبده عزام. دار المعارف. القاهرة. المجلد الأول. ط: ٥. المجلدان الثاني والثالث. ط: ٤. المجلد الرابع. ط: ٣.
- التهانوي (محمد أعلى بن علي).
- كتاب كشاف اصطلاحات الفنون: دار صادر. بيروت.
- ابن تيمية (تفي الدين أحمد). ت: ٧٢٨ هـ.
- كتاب الرد على المنظفين: دار المعرفة. بيروت. (طبعة مصورة عن طبعة بمباي بالهند). ١٣٦٨ هـ.
- الشعالي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل). ت: ٤٢٩ هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: تحقيق: مفید محمد قمیحة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٩٨٣ م.
- الجرجاني (الشريف علي بن محمد). ت: ٦٨١ هـ.
- كتاب التعريفات: دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٩٨٣ م.
- الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد). ت: ٤٧١ هـ.
- دلائل الأعجاز. (كتاب دلائل الإعجاز): قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: ٢. ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩ م.
- الجرجاني (علي بن عبد العزيز). ت: ٣٦٦ هـ.
- الوساطة بين المتباين وخصومه: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. علي محمد البحاوي. دار القلم. بيروت.
- الجوزو (مصطففي).
- نظريات الشعر عند العرب «الجاهلية والعصور الإسلامية»: دار الطليعة. بيروت. ط: ٢.
- ابن الجوزي (أبو الفرج جمال الدين بن علي). ت: ٥٩٧ هـ.
- المدهش: تحقيق: مروان قباني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ٢. ١٩٨٥ م.
- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد). ت: ٣٩٣ هـ أو ٤٠٠ هـ.
- عروض الورقة: تحقيق: محمد العلمي. دار الثقافة. الدار البيضاء. ط: ١. ١٩٨٤ م.
- الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر). ت: ٣٨٨ هـ.
- حلية المحاضرة في صناعة الشعر: تحقيق: د. جعفر الكتاني. دار الرشيد للنشر. العراق. ١٩٧٩ م.
- حازم القرطاجني (أبو الحسن حازم بن محمد). ت: ٦٨٤ هـ.

- منهاج البلغاء وسراح الأدباء: تحقيق: محمد الحبيب ابن الخطوة. دار الغرب الإسلامي. ط: ٣. بيروت. ١٩٨٦ م.
- ابن حيدر البغدادي (أبو طاهر محمد بن حيدر). ت: ٥١٧ هـ.
- قانون البلاغة في نقد النثر والشعر: تحقيق: د. محسن غياض عجيل. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: ١. ١٩٨١ م.
- الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان). ت: ٤٦٦ هـ.
- سر الفصاحة: دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤٠٢ م/١٩٨٢ هـ.
- ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك). ت: ٥٦٩ هـ.
- الفصول في القوافي: تحقيق: د. محمد عبد المجيد الطويل. دار الثقافة العربية. القاهرة. ط: ١. ١٤١٢ هـ/١٩٩١ م.
- ابن رشد (أبو الوليد بن رشد). ت: ٥٩٥ هـ.
- تلخيص كتاب المقولات: تحقيق: د. محمود قاسم. راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه: د. تشارلس بترورث و د. أحمد عبد المجيد هريدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٠ م.
- ابن رشيق (أبو علي الحسن). ت: ٤٥٦ هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وأدابه: تحقيق: د. محمد فرقزان. دار المعرفة. بيروت. ط: ١. ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.
- الزجالي (أبو يحيى). ت: ٦٩٤ هـ.
- ري الأيام ومراعي السوام في نكت الخواص والعوام. (مخطوط المكتبة العامة بالرباط).
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله).
- البرهان في علوم القرآن: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة. بيروت. ط: ٢.
- السبكي (أحمد بن تقى الدين علي بن عبد الكافى بهاء الدين). ت: ٧٧٢ هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: طبع ضمن «شرح التلخيص». دار الكتب العلمية. بيروت.
- السجلماسي (أبو محمد القاسم). (القرن الثامن للهجرة).
- المنزع البديع في تعجيز أساليب البديع: تحقيق: د. علال الغازى. مكتبة المعرفة. الرباط. ط: ١. ١٤٠١ هـ/١٩٨٠ م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر). ت: ١٧٧ هـ.
- الكتاب: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. بيروت.
- ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله). ت: ٤٢٣ هـ.
- أ- الإشارات والتبيهات. (القسم الأول): تحقيق: د. سليمان دنيا. دار المعرفة. القاهرة. ط: ٣.
- ب- الخطابة (الشفاء/ المنطق). ج: ٤: تحقيق: د. محمد سليم سالم. تصدر ومراجعة: د. إبراهيم مذكر. القاهرة.
- ج- فن الشعر من كتاب الشفاء: تحقيق: عبد الرحمن بدوى. ( ضمن كتاب «فن الشعر»). دار الثقافة. بيروت. ط: ٢. ١٩٧٣ م.
- البيوطى (حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر). ت: ٩١١ هـ.
- معرك القرآن في إعجاز القرآن: خبطه وصححه: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.

- الشتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم). ت: ٤٧٦هـ.
- تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة: تحقيق: د. علي المفضل حمودان. مركز جمعة الماجد للثقافة والترااث بدبي. دار الفكر. بيروت. ط: ١. ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م.
- صفت (أحمد زكي).
- جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة: دار العدائة. بيروت. ط: ١. ١٩٨٥ م.
- ابن طباطبا (محمد بن أحمد). ت: ٣٢٢هـ.
- عيار الشعر: تحقيق: د. طه العاجري. د. محمد زغلول سلام. المكتبة التجارية. القاهرة. ١٩٥٦م. وبتحقيق: عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م.
- العسكري (أبو هلال). ت. بعد: ٣٩٥هـ.
- ١- جمهرة الأمثال (كتاب جمهرة الأمثال): ضبطه: د. أحمد عبد السلام. خرج أحاديثه: محمد سعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- ب- الصناعتين (كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر): تحقيق: مفید قمیحة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٩٨١ م.
- العلمي (محمد).
- العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك: دار الثقافة. الدار البيضاء. ط: ١. ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣ م.
- العمري (محمد).
- البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها: أثريقياً الشرقي. الدار البيضاء. بيروت. ١٩٩٩ م.
- ابن عميرة (أبو المطرف أحمد ابن عميرة). مذكرة دراسة لكتاب ابن عميرة. الننبهات على ما في البيان من التمويهات. ت: ٦٥٨هـ: تحقيق: محمد ابن شريفة. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط: ١٤١٢هـ / ١٩٩١ م.
- الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان). ت: ٣٣٩هـ.
- إحصاء العلوم: تحقيق: د. عثمان أمين. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط: ٣. ١٩٦٨ م.
- الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة). ت: ١١٤هـ.
- ديوان الفرزدق: دار صادر بيروت. وشرح: علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م.
- شرح ديوان الفرزدق. إيليا الحاوي: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة. بيروت. ط: ١. ١٩٨٢ م.
- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب). ت: ٨١٧هـ.
- القاموس المحيط: دار الجليل. بيروت.
- أبو القاسم السبتي (محمد بن أحمد). ت: ٧٦٠هـ.
- رفع المحجب المستور عن محاسن المقصورة: تحقيق وشرح: محمد الحجوبي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم). ت: ٢٧٦هـ.
- أدب الكاتب: تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر. ط: ٤. ١٩٦٣ م.

- بـ - الشعر والشعراء: تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٢ م.
- قدامة بن جعفر (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة). ت: ٣٣٧ هـ.
- نقد الشعر: تحقيق: كمال مصطفى. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: ٣. وبتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الكفوبي (أبو البقاء أبو بوب بن موسى الحسيني). ت: ١٠٩٤ هـ.
- الكليات: أعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة. ط: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- الغزوي (علي).
- مناهج النقد الأدبي في الأندلس بين النظرية والتطبيق خلال القرنين السابع والثامن للهجرة. (مرقون): أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في اللغة العربية وأدابها، أعدت تحت إشراف: د. محمد ابن شريفة. السنة الجامعية: ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ - ١٩٨٩ م. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط.
- امرؤ القيس (امرؤ القيس بن حجر بن العمارث بن عمرو).
- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ط: ٥.
- العرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران). ت: ٣٨٤ هـ.
- الموشح: مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر: تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر العربي. القاهرة.
- ابن المعتر (عبد الله). ت: ٢٩٦ هـ.
- البديع (كتاب البديع): تحقيق: أغناطيوش كراتشوفسكي. طبعة مصورة عن طبعة لندن. ١٩٣٥ م.
- ابن منظور المصري (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم). ت: ٧١١ هـ.
- لسان العرب المحجظ: دار صادر. بيروت.
- ابن منقذ (أسامة بن منقذ). ت: ٥٨٤ هـ.
- البديع في نقد الشعر: تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي. د. حامد عبد المجيد. مراجعة: إبراهيم مصطفى. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.
- الميمني الراجحوني (عبد العزيز). ت: ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- سبط اللآلبي المحتوى على اللآلبي في شرح أمالی القالی لأبي عبيد البكري الأولي: لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م.
- ابن هشام (أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري). ت: ٧٦١ هـ.
- مغني الليب عن كتب الأغاريب: تحقيق: د. مازن المبارك. محمد علي حمد الله. مراجعة: سعيد الأفغاني. دار الفكر. بيروت. ط: ٥. ١٩٧٩ م.
- الهيب (أحمد فوزي).
- الجانب العروضي عند حازم القرطاجي في منهاج البلقاء وسراج الأدباء: دراسة مقارنة: دار القلم. الكويت. ط: ١. ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.